

التقرير الاستراتيجي الفاصل طيني 2014 - 2015



حرره
د. محسن محمد صالح



الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة
اتسمت سنتا 2014 و2015 بأنهما سنتا تأزم واستمرار انقسام على الصعيد الفلسطيني الداخلي. فبالرغم من العدوان الإسرائيلي الشرس على قطاع غزة صيف 2014، وما خلفه من دمار هائل وتداعيات جمة، وبالرغم من دوران عجلة المصالحة الفلسطينية الداخلية وتشكّل حكومة التوافق الوطني مطلع حزيران/ يونيو 2014، إلا أن الانقسام السياسي والجغرافي والإداري، ظلّ سيد الموقف، دون أيّ تغيير حقيقي على أرض الواقع. ولم تبسط الحكومة سيطرتها على قطاع غزة أو يتم دمج المؤسسات الحكومية وهيكلها الإدارية، حيث برزت قضيتا المعابر والموظفين كعنوانين رئيسيين في الأزمة المستمرة بين حماس من جهة، وحركة فتح وحكومة التوافق من جهة أخرى، وسط تضاعف وتيرة المعاناة لأهالي قطاع غزة، جراء استمرار الحصار وعدم تقديم الحكومة لخدماتها لأهالي القطاع.

وعلى مدار سنتي 2014 و2015 لم تتوقف عجلة التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية للسلطة في رام الله ونظيرتها الإسرائيلية، بالرغم من جمود مسيرة التسوية والمفاوضات، وانطلاق انتفاضة القدس، وبالرغم من قرارات المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير التي قضت بوقف التنسيق الأمني. كما اشتد الاحباط الفلسطيني مع تعثر عملية إعادة إعمار القطاع في ظلّ عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية.

أولاً: حكومتنا رام الله وغزة
استمرت حكومة السلطة في رام الله برئاسة رامي الحمد الله في مزاولة أعمالها في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2014. فالتزمت الحكومة على الصعيد السياسي بالإطار الذي حدده الحمد الله عند أدائه القسم، حيث أعلن آنذاك أن حكومته هي حكومة الرئيس عباس "وملتزمة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية"¹.

وبالرغم من الدعوات الفلسطينية للالتزام الحياد تجاه الأحداث التي وقعت في مصر في أعقاب انقلاب 2013/7/3، إلا أن وزير العمل الفلسطيني أحمد المجدلاي رأى أن الإطاحة بـ"الإسلام السياسي" أكبر خدمة للقضية الفلسطينية². ومع أن رأيه لا يعكس الرأي الرسمي للحكومة، إلا أنه صبّ (من طرف وزير مسؤول) في خانة تعميق الانقسام، وأعطى رسالة سلبية تجاه تيارات الإسلام السياسي الفلسطينية، وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي.

أشار رامي الحمد الله، عند تأدية حكومته اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2013/6/6، إلى أن الحكومة "ستولي اهتماماً كبيراً لمقاومة الاستيطان ودعم

صمود المزارع الفلسطيني على أرضه بشكل كبير³، وأن ”المشكلة الرئيسية في عدم نمو العملية الاقتصادية تكمن في الاحتلال“، وأن الاحتلال ”يجب أن ينتهي“⁴؛ لكن نشاط الحكومة اقتصر على التصريحات فيما يتعلق بمقاومة الاستيطان والدفاع عن القدس في مواجهة التهويد واقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى. وقد أشادت الحكومة الفلسطينية بالقرويين في قرية قصرة شمال الضفة الغربية، الذين احتجزوا وضربوا في كانون الثاني/يناير 2014، نحو عشرة مستوطنين، قبل أن يتم تسليمهم إلى الجيش الإسرائيلي، معتبرة أن ما حدث كان ”دفاعاً عن النفس“⁵. غير أن ”شبكة الأمان الحكومية والاجتماعية في مواجهة المستوطنين“ التي وعد الحمد الله بتشكيلها في 2014/1/17 لم تُبصر النور⁶.

أما فيما يخص الأسرى والمحربين، فقد أكدت الحكومة التزامها بتطبيق قانون الأسرى والمحربين المعدل لسنة 2014، وبذل كل ما من شأنه توفير الحياة الكريمة للأسرى والمحربين⁷، غير أن الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمعتقلين، والمنبثقة عن لجنة التنسيق الفصائلي بنابلس، أكدت على وجود مماثلة متعمدة من الحكومة لتنفيذ هذا الاستحقاق⁸.

وتابعت حكومة الحمد الله جانباً من التزاماتها تجاه قطاع غزة، فواصلت دفعها لرواتب الموظفين الذين تعترف بهم حكومة رام الله (ومعظمهم من المستنكفين عن العمل، بطلب من السلطة في رام الله)، بنحو 69% من المبالغ التي تنفقها على القطاع، وفواتير عدد من الخدمات⁹؛ كما سيرت قافلة من الأدوية والمواد المخبرية والمستلزمات الطبية إلى قطاع غزة، وقال الحمد الله مخاطباً أهل غزة ”لستم وحدكم في مواجهة الحصار وتداعياته، فنحن معكم وشعبنا بأكمله خلفكم“¹⁰.

وكان من التحديات التي واجهتها حكومة الحمد الله مشكلة الفساد في المؤسسات الحكومية، فقد أكد ”تقرير الفساد ومكافحته لعام 2014“ الصادر عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، على غياب الشفافية في واردات السلطة التي يشرف الاحتلال على إدارة جبايتها، ويحمي بعض الفاسدين أو الفارين من المتهمين بالجرائم الخاصة بالفساد، وأن كلفة شراء الخدمة الصحية تهدر موازنة الصحة. ومن التحديات أيضاً استمرار التجاوزات في استخدام المركبات الحكومية وهدر المال العام، أمام ضعف إجراءات الرقابة والمساءلة في الإدارة العامة للتراخيص، مع الارتفاع المستمر في رواتب المسؤولين في الهيئات والمؤسسات الرسمية غير الوزارية¹¹.

وبالرغم من ”إعلان الشاطئ“ في 2014/4/23، الذي توافقت فيه فتح وحماس على تشكيل حكومة توافقية تحل محل حكومتي رام الله وغزة، فقد قامت الحكومة في أيار/مايو 2014، بمنع توزيع صحيفة فلسطين اليومية المقربة من حماس، مع الإشارة إلى وجود توافق فلسطيني بين حركتي فتح وحماس على استئناف الصحف الفلسطينية الصادرة من غزة والضفة توزيع أعدادها في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967¹².

وكانت هذه الحكومة قد وضعت استقالتها بتصريف محمود عباس في أواخر نيسان/ أبريل 2014، عقب إعلان الشاطي. وتابعت حكومة رام الله عملها حتى 2014/6/2، عندما أدت حكومة التوافق الوطني اليميني القانونية أمام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس.

أما حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية فتابعت عملها حتى بدء عمل حكومة التوافق الوطني أيضاً. وكانت حكومة هنية تواجه خلال تلك الفترة تحديات كبرى على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي بسبب شدة الحصار المفروض على القطاع، الذي زاد من حدة البؤس والمعاناة بين المواطنين، وبسبب استمرار التوتر السياسي والميداني بين حكومة هنية والسلطات المصرية.

وقد بدأت الحكومة بإعلان إسماعيل هنية سنة 2014 سنة المصالحة الفلسطينية، وأعلن عن قرارات لدفع عجلة المصالحة وجدت ترحيباً من الرئيس عباس وحركة فتح¹³. وبالفعل أعلن هنية عن عودة 120 كادراً وعنصراً من فتح إلى غزة في إطار مبادرة حسن نية تجاه تطبيق المصالحة، مؤكداً أن الحكومة وحماس قدما مبادرات إيجابية لدفع المصالحة إلى الأمام¹⁴. وخطا هنية خطوة إضافية تجاه المصالحة عندما قدم في 2014/3/23 خريطة طريق لإنهاء الانقسام على أساس الشراكة وتبني المقاومة المسلحة¹⁵.

وعقب توقيع إعلان الشاطي للمصالحة في 2014/4/23، سادت موجة من التفاؤل حكومة هنية حول تشكيل حكومة توافقية، قادرة على إنهاء معاناة أهالي القطاع، وإخراجه من أزماته الكبرى، وسط تأكيدات أنها لن تتخلى عن ثوابتها السياسية. وبدأ هنية أكثر تفاؤلاً حين أكد على إبرام اتفاق على إنشاء صندوق وطني لتعويض ضحايا الانقسام بنحو 60 مليون دولار¹⁶.

وفي غمرة الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة التوافق الوطني، أكد هنية أن حماس تُسلم الحكم طواعية من أجل الشعب ووحده¹⁷، إلا أنه عاد في مناسبة أخرى للتأكيد على أن خروج حماس من الحكومة لا يعني مغادرة مربع الحكم¹⁸. في الوقت الذي أكدت فيه حكومة هنية أنها جاهزة لدفع استحقاقات المصالحة وتسليم المهام كاملة لحكومة التوافق القادمة، وفي اللحظة التي كان فيها وزراء حكومة التوافق يؤدون اليمين القانونية، أكد هنية أن حماس وحكومته السابقة قدما كل شيء لإنهاء الانقسام، معرباً عن الاستعداد التام للتعاون مع الحكومة الجديدة¹⁹.

وفي الوقت نفسه، بذلت حكومة هنية جهوداً ملموسة في سبيل دعم مشروع المقاومة، وقال هنية خلال فعاليات عسكرية نظمتها وزارة الداخلية بغزة، إن حكومته لن تتخلى عن مسؤوليتها في حماية ظهر المقاومة، مؤكداً أن قوات وزارة الداخلية تشكل نواة صلبة لبناء أمني يمتد لكل الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967²⁰. وفي 2014/3/10، جدد هنية موقف حكومته حول المقاومة، مؤكداً أنها خط أحمر لا يمكن التنازل عنها، وأن سلاحها موجه نحو "إسرائيل" فقط²¹. وفي مناسبة أخرى

أكد هنية أن أسر الجنود الإسرائيليين يتصدر جدول أعمال حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، مشدداً على أن تحرير الأسرى لن يتم إلا بخطف الجنود.²²

وحافظت حكومة هنية على إنجازها المهم المتمثل في قدرتها على ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية في القطاع. وفي إثر توقيع إعلان الشاطئ، حذر هنية من أن المصالحة لا تعني عودة الفلتان الأمني من جديد، مؤكداً أن لجنة عربية ستشرف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية حسب اتفاق المصالحة²³.

ولم يتوان هنية ومسؤولون آمنيون في حكومته، في أكثر من مناسبة، في التشديد على حرصهم على أمن مصر وحسن العلاقة معها، على الرغم من الحملات التشويهية التي تقودها بعض وسائل الإعلام المصرية ضد حماس وأهالي القطاع، التي أعقبت الانقلاب على الرئيس محمد مرسي²⁴. وفي الوقت الذي دخلت فيه العلاقة بين السلطات المصرية وحماس منعطفاً حاداً، وخصوصاً في ظل قرار حظر حماس وتوجيه لوائح اتهام بحق بعض قادتها العسكريين، ومن بينهم شهداء، عالجت الحكومة الأمر بهدوء، نافية أي تدخل لها في الشأن المصري الداخلي²⁵.

ثانياً: حكومة التوافق الوطني
تشكلت حكومة التوافق الوطني برئاسة رامي الحمد الله في 2014/6/2، لتنتهي حالة

التضارب والازدواج الإداري بين شقّي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسط حالة من التفاؤل الفلسطيني، رسمياً وشعبياً، بقدرتها على إنجاز المهمات المنوطة بها في ظلّ الإشكاليات والمعاناة الكبرى التي خلفها الانقسام. لكن تلك الآمال سرعان ما تبخرت على وقع الخلافات بين حركتي فتح وحماس، دون أن تفلح الجهود في رآب الصدع بين الطرفين.

ويمكن الإشارة إلى أهم الملفات التي تولتها حكومة التوافق منذ تشكيلها وحتى نهاية سنة 2015، وذلك على النحو التالي:

1. العلاقة مع غزة:

طغت الخلافات والتوترات على مجرى علاقة الحكومة مع قطاع غزة الذي تسيطر عليه، عملياً، حركة حماس. وكانت خلافات قد نشبت بين حماس وفتح قبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة حول وزارتي الأسرى والخارجية، ليصار إلى خلاف آخر حين أعلن الحمد الله التزام حكومته بشكل مطلق بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، الأمر الذي رفضته حماس. ولم تمضِ إلا بضعة أيام حتى تصدرت أزمة الرواتب مشهد العلاقة بين الحكومة وحماس، إذ رفضت الحكومة دفع رواتب موظفي حكومة هنية السابقة الذين يبلغ عددهم 40 ألفاً تقريباً، وقررت تشكيل لجنة قانونية إدارية للنظر في قضية الموظفين وفق القانون والاحتياجات الإدارية²⁶. وقال الناطق باسم حكومة الوفاق

إيهاب بسيسو، "إن الحكومة بذلت قصارى جهدها لحل أزمة رواتب موظفي غزة، فمنذ أن أعلنت قطر استعدادها لتحويل 20 مليون دولار شهرياً لرواتب موظفي غزة، رفضت البنوك استلام هذه الأموال خوفاً من تعرضها لمضايقات من الجانب الإسرائيلي"²⁷. وشددت حكومة التوافق على أنها "تسعى لتأمين الدعم المالي من الدول العربية لمعالجة جميع تداعيات الانقسام"²⁸. وفي المقابل قال رئيس وزراء حكومة التوافق الوطني رامي الحمد الله إن "السلطة الفلسطينية لن تدفع رواتب 40 ألف موظف، وبالتالي فإن الأزمة (أزمة عدم دفع رواتب موظفي حكومة غزة السابقة) قابلة للتجدد، لعدم وجود تعهدات مؤكدة من قطر أو أي دولة أخرى لدفع تلك الأموال"²⁹. وقال رياض المالكي وزير الخارجية الفلسطيني، إن الحكومة الفلسطينية لم تلتزم ضمن الاتفاق، وحركة فتح أيضاً، بدفع رواتب موظفي حركة حماس، ورأى أن نقل هذه الأزمة وتحميلها للحكومة في اليوم الأول في تشكيلها يعكس نيات "غير طيبة"³⁰.

ومع بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 2014/7/8 أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لتقديم الدعم لأهالي غزة في مواجهة العدوان³¹، وقامت برفع مستوى المعونات الطارئة لغزة إلى 55 مليون شيكل³² (16 مليون دولار)، لتعود الحكومة مجدداً وتخصص مبلغ عشرة ملايين شيكل إضافية (2.9 مليون دولار) دعماً لغزة³³. وبالرغم من بعض المواقف المتشنجة التي صدرت عن مسؤولين في السلطة، ومن بينهم عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية، والتي هدد فيها بعدم السماح بالتضحية بأبناء الشعب الفلسطيني مقابل مصالح حزبية، واتهام حماس باستهداف عناصر فتح بغزة³⁴، إلا أن الحكومة أكدت أنها سوف تتحمل مسؤولياتها تجاه قطاع غزة.

وبدا أن أزمة الرواتب إثر انتهاء العدوان دخلت مرحلة صعبة، حيث هدت "نقابة موظفي غزة"، بعدم السماح لموظفي السلطة الوطنية بالعودة إلى أماكن عملهم بالوزارات والمدارس، إلا بعد حل مشكلة رواتب من وظفتهم حركة حماس. وعلق الحمد الله على عجزه في حل مشكلة الرواتب بقوله "يदाي مربوطتان وكذلك قدامي ومطلوب مني السباحة". وكشف أنه "تمّ تحذير الحكومة والبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية أنه في حال دفع (رواتب الموظفين) لحكومة حماس السابقة في غزة سيتم مقاطعة الحكومة". وقال "كل دول العالم، ولم يتبق أحد لم يُحذّر أنه إذا دفعت هذه الأموال، فسيتم مقاطعة الحكومة والشعب الفلسطيني"؛ مضيفاً أنه في حال المقاطعة "فإن النظام المصرفي الفلسطيني سيتعرض لإشكالية كبيرة، تهدد الوضع الفلسطيني العام"³⁵.

وخطت الحكومة خطوة عملية تجاه غزة عندما زارتها بكامل أعضائها في 2014/10/9، وعقدت جلسة خاصة فيها، ووعده الحمد الله خلالها بحل كافة مشكلات غزة خلال المرحلة القادمة³⁶، إلا أن حماس التي راقبت نتائج الزيارة رأت على لسان عاطف عدوان أحد نواب كتلتها البرلمانية، أن الحمد الله لم يف بأي من وعوده المتعلقة بحل مشكلات قطاع غزة الكبيرة والكثيرة³⁷. غير أن

الحمد الله أعلن عن تقديم مبلغ 1,200 دولار كدفعة لموظفي غزة المدنيين في إطار منحة قطرية على طريق حل أزمة الرواتب³⁸. وفي هذا الإطار، أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق أن حركته لن تتخلى عن الموظفين في قطاع غزة، وأنها تعمل جاهدة ليناووا حقوقهم كباقي موظفي السلطة. ونبّه إلى أن الأمور ستكون في منتهى الصعوبة دون إنهاء أزمة الموظفين³⁹.

وتأجلت زيارة كانت مقررة لرامي الحمد الله وحكومته لغزة نهاية الثلث الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2014، بهدف متابعة ملف المصالحة وحلّ مشكلات القطاع، بفعل تفجيرات استهدفت مداخل منازل لقيادات من فتح ومنصة احتفال في ذكرى رحيل الرئيس ياسر عرفات. وكما كان متوقعا عقب وقوع التفجيرات، فقد نشبت أزمة جديدة بين حماس والحكومة، حيث أكدت وزارة الداخلية بغزة أن عدم صرف ميزانية تشغيلية للوزارة يؤثر على عملها المدني والأمني⁴⁰. وهو ما استدعى ردّ الحمد الله الذي أكد أن حماس هي السلطة الأمنية الفعلية في قطاع غزة⁴¹، لتبادر الوزارة بالقول إنها تفتقد المرجعية الإدارية نظراً لامتناع الحمد الله عن التواصل معها⁴².

ومع نهاية السنة، قررت الحكومة، خلال جلسة عقدتها في غزة، عودة موظفي غزة القدامى (المستنكفين) واستيعاب الموظفين (المُعِينين)، وأعلنت أن حجم إنفاق السلطة على القطاع لا يقل عن 43%⁴⁷.

لكن عجلة الاتهامات المتبادلة عادت للدوران من جديد، إذ وصف المجلس التشريعي الذي تقوده حماس، في جلسة عقدت في غزة في كانون الثاني/يناير 2015، قرارات الحكومة بأنها باطلة وغير دستورية⁴⁴، في الوقت الذي قرنت فيه الحكومة أداء دورها بتمكينها من أداء مهامها كاملة في غزة دون أيّ عراقيل⁴⁵، في إشارة إلى حماس التي تتهمها الحكومة بمنعها من ممارسة أعمالها وبسط سيادتها على غزة. وفي كانون الثاني/يناير 2015، شرعت مكاتب البريد وبعض البنوك التي تخضع لإدارة حركة حماس في قطاع غزة بصرف سلفة مالية لموظفي غزة، الذين لم تعترف بهم بعد حكومة التوافق الفلسطينية⁴⁶.

واشتد التوتر بين حماس والحكومة عندما كشفت وزارة الداخلية بغزة منتصف شهر آذار/مارس 2015 عن اعترافات لعناصر من أمن السلطة قدموا معلومات عن المقاومة، وقاموا بسلسلة تفجيرات في أماكن مختلفة داخل القطاع⁴⁷.

وقبل نهاية آذار/مارس زار الحمد الله غزة، يرافقه وفد رفيع من حكومته بتوجيه مباشر من الرئيس عباس، بهدف تكريس المصالحة الداخلية، ووضع حلّ لمشكلة الموظفين مقابل تسليم المعابر الحدودية التي يسيطر عليها موظفو حكومة هنية السابقة، إلا أن جهوده باءت بالفشل. وفي 2015/4/7 أقدمت الحكومة على إعادة تشكيل اللجنة القانونية الإدارية الخاصة بالنظر في قضايا الموظفين، وتشكيل لجنة لتسلم معابر القطاع⁴⁸. وتلا ذلك زيارة قام بها وفد وزاري من الحكومة

لغزة في 20/4/2015 لبحث قضية الموظفين، إلا أن الوفد قطع زيارته لغزة، محملاً حماس مسؤولية منعه من أداء مهامه في القطاع. ورأى مسؤول ملف المصالحة الوطنية عضو مركزية حركة فتح النائب عزام الأحمد، أن "وحدة الوطن أهم من كل الموظفين ومن الحكومات، ووحدة المؤسسات هي وحدة الوطن، ووحدة الحكومة هي وحدة السلطة والوحدة القانونية"، وأضاف أن حماس نسفت كل شيء وحولت "قضية الموظفين إلى قميص عثمان لتعطيل تنفيذ كل بنود اتفاق المصالحة"⁴⁹.

وفي 3/6/2015، عقد المجلس التشريعي اجتماعاً في غزة، بحضور نواب كتلة حماس البرلمانية، حيث اتهم فيه السلطة الفلسطينية بالفساد ونهب أموال القطاع، ودعا إلى إخضاع الجهات المسؤولة في السلطة للتحقيق⁵⁰. وفي حزيران/يونيو 2015، صرّح الحمد الله، "إن القيادة والحكومة على استعداد لحل قضية موظفي قطاع غزة، ولكن بشكل متوازٍ مع تسلم الحكومة لمعابر القطاع"⁵¹.

وفي المقابل، أكد أبو مرزوق أن أزمة موظفي قطاع غزة هي إحدى أدوات الحرب اللا أخلاقية ضدّ الحركة. ورأى أن مشكلة الموظفين لم تكن لتحدث، لأن اتفاق المصالحة نصّ على أن تقوم حكومة التوافق بكافة مسؤولياتها تجاه دمج وحقوق الموظفين كافة. وأشار إلى أنه وخلال مفاوضات وقف إطلاق النار في القاهرة، أفاد الجانب المصري ألا اعتراض إسرائيلي أو أمريكي على موضوع الموظفين، مضيفين أنها قضية داخلية ولا يحق لأي أحد التدخل فيها. ولفت أبو مرزوق إلى أن أعضاء الحكومة كانوا يردون دائماً على مطالب الحركة بخصوص الموظفين أن يعودوا للرئيس عباس لأن القرار بخصوصهم سياسي⁵².

وشكل معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر نقطة خلاف متفجرة بين حماس من جهة، والسلطة الفلسطينية ومصر من جهة أخرى، إذ أصرت مصر على تسلم حكومة التوافق للمعبر كشرط رئيسي لإعادة فتحه، وإنهاء الأزمة الإنسانية التي اجتاحت قطاع غزة جراء استمرار إغلاقه. غير أن حماس أصرت أن يكون ذلك ضمن تطبيق حزمة بنود المصالحة، بما في ذلك التزام الحكومة بصرف رواتب الموظفين، الذين سبق أن عينتهم حكومة هنية. الأمر الذي استدعى مبادرة فصائية تمّ طرحها على حماس والحكومة نهاية 2015 بهدف حلّ الأزمة، إلا أنها لم تلقَ تجاوباً حقيقياً من الطرفين حتى كتابة هذا التقرير.

كما شكل اختطاف أربعة من عناصر كتائب القسام، الجناح المسلح لحماس، في أثناء سفرهم إلى الخارج بعد اجتيازهم البوابة المصرية لمعبر رفح أواخر شهر آب/أغسطس 2015، وحفر السلطات المصرية لقناة مائية تضخ مياه البحر لإغراق الأنفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة شهر أيلول/سبتمبر 2015، عنصرَي توتر كبير بين حماس من جهة، وفتح والسلطة الفلسطينية والسلطات المصرية من جهة أخرى. فقد حملت حماس السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن حياة المقاومين الأربعة، ودعت لتأمين الإفراج عنهم فوراً⁵³.

كما اتهمت حماس الرئيس عباس والسلطة بتحريض السلطات المصرية ضدّ قطاع غزة وأهله الصامدين، وذلك انطلاقاً من تصريحات أدلى بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أن كافة الإجراءات التي تتم على الحدود تتم بالتنسيق بين مصر والسلطة الفلسطينية⁵⁴.

وحول ملف إعادة إعمار القطاع عقب عدوان 2014، فقد أعدت الحكومة خطة تفصيلية لملف إعادة الإعمار بتكلفة أربعة مليارات دولار تقريباً، وأكدت مسؤوليتها التامة عن متابعة هذا الملف، وهو ما تمّ رصده في هذا الفصل بشكل تفصيلي في الجانب المتعلق بانعكاسات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 على الوضع الداخلي الفلسطيني.

2. التشكيلة الوزارية:

إدارياً، صادقت الحكومة في 2014/9/2 على قرار إلغاء وزارة الأسرى وتحويلها إلى هيئة وطنية عليا⁵⁵، فيما استشهد رئيس هيئة شؤون الجدار والاستيطان زياد أبو عين في 2014/12/10، إثر ضربه بأعقاب بنادق وغاز جنود الاحتلال لدى مشاركته في مسيرة شعبية سلمية لمقاومة الجدار شمال رام الله⁵⁶. وفي 2015/7/30 اتفق الرئيس عباس ورئيس الحكومة الحمد الله على إجراء تعديل وزاري شمل خمس حقائب، الأمر الذي أثار انتقادات الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس، التي أعلنت عدم اعترافها بالوزراء الجدد.

3. القضايا السياسية:

لم تشهد الفترة 2014-2015 أي أحداث سياسية جوهرية، وكان الفلسطينيون قد تابعوا في نهاية أيلول/ سبتمبر 2015، خطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations، الذي أعلن فيه أن السلطة الفلسطينية بصدد مراجعة كافة الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي، بسبب تنكر حكومات الاحتلال المتعاقبة للاتفاقيات الموقعة مع السلطة؛ والذي يترك آثاره المباشرة على الحكومة التي تتولى تحويل أي قرارات سياسية إلى إجراءات وتطبيقات عملية. لكن سنة 2015 انقضت دون أي خطوات عملية من قبل السلطة تجاه الوعود التي أطلقها الرئيس عباس.

ولم تضطر السلطة لهذا الموقف إلا بعد فشل عدة محاولات للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council لعرض مشاريع قرارات تحدد جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال مع نهاية سنة 2017، والتي كان آخرها المشروع الفرنسي الذي كان يستهدف إعادة إحياء العملية السياسية بين السلطة و"إسرائيل"، والذي تراجعت عنه فرنسا تحت ضغوط أمريكية وإسرائيلية مطلع شهر تموز/ يوليو 2015.

وشهد مطلع 2015 قيام السلطة الفلسطينية بتقديم طلب رسمي بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court (ICC)، والذي أتى بعد توقيع صكوك انضمام السلطة الفلسطينية لمجموعة من المواثيق والمعاهدات الدولية، بما فيها ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية، وذلك رداً على فشل مجلس الأمن في إقرار مشروع لإنهاء الاحتلال ضمن سقف زمني محدد⁵⁷. وفي 2015/5/18، تلقت فلسطين موافقة رسمية على الانضمام إلى منظمة الجمارك العالمية World Customs Organization (WCO)، كما قدمت في 2015/8/3 طلباً رسمياً للانضمام إلى منظمة الإنتربول INTERPOL. وفي ظل استمرار الجرائم الإسرائيلية عقب اندلاع انتفاضة القدس، دعا رياض المالكي وزير الخارجية، الاتحاد الأوروبي (EU) إلى لعب دور فاعل في مفاوضات التسوية⁵⁸، فيما أيد وزراء الخارجية العرب مراجعة اتفاقيات السلطة مع "إسرائيل" وفقاً لقرارات المجلس المركزي الفلسطيني، حال بقاء الأوضاع على حالها⁵⁹. (انظر حول المفاوضات ومسار التسوية السلمية في البند خامساً في الفصل الثاني).

4. الوضع المالي والاقتصادي:

لم تُختبر حكومة التوافق جدياً في المجالين المالي والاقتصادي إلا بعد أن قامت حكومة الاحتلال بحجز عائدات أموال الضرائب الفلسطينية "المقاصتة"، كخطوة انتقامية من السلطة لتوجهها بمشروع قرار يدعو إلى إنهاء الاحتلال إلى مجلس الأمن الدولي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2014، الأمر الذي أفقدها 70% من مواردها وفقاً لتأكيدات وزير المالية شكري بشارة⁶⁰. ونتيجة لذلك، واجهت الحكومة، حسب تصريحات صادرة عن محافظ سلطة النقد جهاد الوزير، أزمة مالية خانقة اضطرت البنوك للاعتذار عن تقديم القروض لها بغية تمكينها من دفع رواتب الموظفين⁶¹. تبعاً لذلك، أقرت الحكومة موازنة طوارئ لسنة 2015 ابتداء من 2015/4/1 بهدف ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، حيث أكد وزير المالية شكري بشارة أنه فور انفراج الأزمة المالية فسيتم تقديم موازنة تكميلية جديدة⁶².

وفي 2015/4/18، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الاحتلال حول فك الحظر عن عائدات الضرائب مع بعض الخصومات والاستقطاعات، وخصوصاً في قطاع الكهرباء⁶³. وجراء الأزمة المالية، ارتفع حجم الدين العام على السلطة بنسبة 7.1% خلال الربع الأول من سنة 2015⁶⁴، ما اضطرت الحكومة لتخصيص 400 مليون شيكل (100 مليون دولار) لتسديد مستحقات القطاع الخاص⁶⁵. وشهدت سنة 2015 تراجعاً في الدعم المالي الخارجي، إذ أكد الوزير بشارة في مناسبة انخفاض الدعم الخارجي بنسبة 22% خلال السنة⁶⁶، فيما أشارت وزارة المالية نهاية أيلول/سبتمبر 2015 إلى أن خزينة السلطة تلقت 28% فقط مما توقعته من مساعدات ومنح مالية خارجية⁶⁷. (انظر حول الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية في البند ثانياً من الفصل السابع).

5. الوضع الأمني:

ارتبط الوضع الأمني الداخلي لحكومة التوافق بالنطاق الجغرافي للضفة الغربية فحسب، نظراً لعدم تمكنها من بسط سيطرتها ونفوذها على قطاع غزة، حسب ادعاءاتها، بفعل العوائق التي تضعها حركة حماس.

وفيما عدا المداهمات الإسرائيلية (التي تتم في أحيان كثيرة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية) للمناطق التي تسيطر عليها السلطة، فإن الوضع الأمني الداخلي للمستوطنين والاحتلال كان مقبولاً من جانب المسؤولين الإسرائيليين. وقد قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحملات اعتقال لناشطين من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتي كان أبرزها حملة الاعتقالات التي أصابت العشرات من عناصر حماس الذين اتهمتهم السلطة بالتخطيط لتنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية لتقويض أمن الضفة، وهجمات أخرى ضد أمن السلطة حسب ادعاءاتها، الأمر الذي أثار رد فعل عنيف من حماس التي كذبت رواية السلطة جملة وتفصيلاً⁶⁸.

وكان لافتاً نفي السلطة لأي اختراق أمني لمناطق السلطة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وفقاً لأحد الاتهامات الإسرائيلية مطلع سنة 2015، التي زعمت اعتقال عناصر خلية تابعة للتنظيم في منطقة الخليل بالضفة⁶⁹.

ومع اندلاع انتفاضة القدس التي غلب عليها استخدام أسلوب الطعن والدهس مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2015، التزمت الحكومة وأجهزتها الأمنية الحياد الميداني في معظم الأحيان، ودافعت عن حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم، مؤكدة أن عنف وقمع وإجراءات الاحتلال التعسفية لا يولد إلا مزيداً من العنف. ودانت الحكومة في أكثر من مناسبة الإرهاب والإعدامات الإسرائيلية، مؤكدة أن جرائم المستوطنين هي العامل الأساسي في إشعال الأوضاع بالضفة⁷⁰. وبينما أبدت الحكومة حرصها على عدم عسكرة انتفاضة القدس ومنع أي محاولة لاستخدام السلاح فيها⁷¹، فقد دعت في الوقت نفسه إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني⁷².

وحين وقّع الأردن اتفاقاً مع الاحتلال لنشر كاميرات مراقبة في المسجد الأقصى لضبط الوضع الأمني والميداني، رفضت الحكومة هذا الاتفاق ورأت فيه فخاً يهدف لاعتقال الفلسطينيين بحجة التحريض⁷³. (انظر حول التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال في البند خامساً من هذا الفصل).

ثالثاً: التطورات المتعلقة بمسار المصالحة الوطنية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

شكلت قضية المصالحة الوطنية الداخلية القضية الأساسية لدى الفلسطينيين على مدار سنتي 2014 و2015 لكونها تمس جوهر حياتهم الوطنية والمعيشية. ومع

ذلك، فإن عجز طرفي الانقسام عن تحويل نصوص اتفاقات المصالحة النظرية إلى واقع وتطبيقات عملية، أدخل الفلسطينيين في حالة من اليأس من إمكانية طي صفحة الانقسام وإنهاء القطيعة بين الطرفين، حتى إن حديث المصالحة أضحى مادة ممجوجة تقابل باللامبالاة لدى الغالبية المحبطة من الفلسطينيين.

أثبتت كل محاولات الوصول إلى مصالحة بين فتح وحماس، كما أثبتت كل الاتفاقات التي تمت لعقد المصالحة ابتداء من اتفاقات القاهرة للمصالحة حتى كتابة هذه السطور، أن المصالحة بشكلها المطروح، تكاد تكون غير ممكنة التنفيذ، ويصعب تنزيلها على أرض الواقع. والسبب أن جوهر الانقسام الذي يراد للمصالحة أن تتجاوزه لا يعالج في كل مشاريع المصالحة معالجة مباشرة وصريحة؛ وإنما يُصار إلى اتفاق على إجراءات جانبية، أو الهروب إلى تشكيل حكومة توافق، أو التحضير لانتخابات، مع أن أساس الانقسام بين الطرفين مرتبط بالتعارض الجوهرى بين مساري التسوية والمقاومة.

صرح محمود عباس رسمياً وعلناً في اجتماعات مجلس الجامعة العربية بعد الحرب على قطاع غزة 2014، كما في خطابه في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة في القاهرة، أن لا مصالحة إلا على أساس:

1. قرار سياسي واحد في الحرب والسلام.
2. وسلاح واحد.
3. وسلطة واحدة.

فإذا كان القرار السياسي الواحد يعني سياسة التفاوض والتسوية والاعتراف باتفاقات أوسلو Oslo Accords و”نبد العنف“. وهو ما لا تقبل به حماس ولا الجهاد ولا الجبهة الشعبية، ولا تسلم به، كما يريد عباس، الجبهة الديموقراطية أو الفصائل الأخرى. وإذا كان السلاح الواحد يعني سلاح الأجهزة الأمنية الملتزمة بالتنسيق الأمني وبتصفية المقاومة المسلحة والانتفاضة، وكل ما يدخل ضمن إطار العنف حتى المواجهات بالحجارة والمولوتوف ناهيك عن السكاكين والدهس، مما يقتضي نزع سلاح المقاومة في قطاع غزة وتسليم الأنفاق، كذلك حل الأجهزة الأمنية التي تحمي المقاومة والأنفاق. وإذا كانت السلطة الواحدة تعني أن تصبح السلطة في قطاع غزة خاضعة

لسياسات والتزامات السلطة في الضفة؛ إذا كانت هذه شروط محمود عباس التي لا مصالحة إلا على أساسها، فيجب أن يُعترف علناً أن المصالحة ستصطدم عملياً باستحقاقات لا يمكن قبولها من قوى المقاومة.

وكانت سنة 2014 قد استهلّت بأجواء إيجابية خيمت على العلاقة المتبادلة بين حركتي فتح وحماس، إذ تمّ الاتفاق بين عزام الأحمد مسؤول ملف المصالحة في فتح وإسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحماس على لقاء قريب يجمعهما، من أجل تشكيل حكومة توافق وطني تنهي حالة الانقسام بين الضفة والقطاع⁷⁴، وهو ما وجد أول ثماره في لقاء جمع بين وفدين من فتح وحماس في 2014/2/9 بمنزل هنية، لوضع خطة عملية لتطبيق اتفاق المصالحة⁷⁵.

وبقيت الأوضاع على حالها حتى 2014/4/23، حين تمّ توقيع إعلان الشاطئ عقب لقاء جمع وفداً يمثل منظمة التحرير برئاسة عزام الأحمد بوفد من حماس برئاسة إسماعيل هنية في منزل هنية بمخيم الشاطئ، ونصّ على تطبيق بنود اتفاق المصالحة، وأهمها تشكيل حكومة توافق وطني وعقد اجتماع للجنة تفعيل المنظمة خلال خمسة أسابيع مع إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، بشكل متزامن، بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة⁷⁶.

وفي الوقت الذي رحبت فيه الأوساط الشعبية والفصائية والمجتمعية الفلسطينية بإعلان الشاطئ، انتقد نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديموقراطية هذا الإعلان، محذراً من أن حكومة التوافق الوطني الفتاوية الحمساوية لن تعيش طويلاً كما قال⁷⁷.

وفي 2014/5/28 أنهت حركتا فتح وحماس مشاوراتهما حول تشكيل الحكومة واتفقتا على تسمية رامى الحمد الله رئيساً لحكومة التوافق، فيما تمّ الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة في 2014/6/2، وتمّ تحديد مهامها في إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية وإعادة إعمار غزة وإعادة اللحمة إلى الضفة والقطاع، بالرغم من بعض الخلافات التي بدت إجرائية محدودة بين حماس والرئاسة الفلسطينية.

ومع انقضاء الشهر الأول على عمل الحكومة، تفجرت أول الخلافات الجوهرية بين حماس والحكومة حول ملف الموظفين، إذ رفضت حماس قرارات الحكومة بالتمييز بين الموظفين من حيث عودة الموظفين الذين استنكفوا عن أداء وظائفهم بعد أحداث سنة 2007، وإخضاع الموظفين التابعين لها لإعادة البحث والتقييم القانوني والإداري قبل إعطائهم رواتبهم، معتبرة ذلك تجاوزاً لاتفاق المصالحة⁷⁸.

لكن العلاقة بين حماس من جهة، وفتح وحكومة التوافق من جهة أخرى، بدأت تأخذ منحى توتر مكتوم (ومعلن أحياناً)، بعد مقتل ثلاثة مستوطنين على يد مقاومين (اكتُشف لاحقاً أنهم من

حماس) في 2014/6/12؛ وبعد مواجهة حماس للعدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف 2014، وإصرارها على شروط محددة لإنهاء القتال. وبالرغم من تشكيل وفد فلسطيني مشترك (فتح وحماس والفصائل) في مفاوضات القاهرة بشأن الهدنة؛ إلا أن قيادة فتح وخصوصاً عباس، لم تخفِ انزعاجها من "أفراد" حماس بقرار المقاومة في القطاع. وقد اتهم الرئيس عباس حماس بإقامة حكومة ظلّ في قطاع غزة، الأمر الذي نفته حماس، معتبرة تصريحاته توتيرية ولا تحترم الوحدة الوطنية⁷⁹.

وفي محاولة لاحتواء الموقف عقب نهاية الحرب، شكلت فتح لجنة خاصة لزيارة غزة والتحاوّر مع حماس حول القضايا الفلسطينية الأساسية ومن بينها المصالحة، إلا أن اللقاء لم ينعقد إلا في القاهرة في 2014/9/25، وجرى خلاله الاتفاق على إنجاز مختلف القضايا العالقة وأهمها الشراكة السياسية، وتمكين الحكومة من أداء عملها في غزة، وإعادة إعمار غزة، ورواتب الموظفين.

وفي إثر ذلك لم يطرأ أيّ تقدم ملموس على الأرض بخصوص تنفيذ هذه التفاهات، إلى أن أعلنت فتح عن نيتها إرسال وفد رفيع إلى غزة لتذليل العقبات التي تعترض سبل تطبيق ملفات المصالحة مع حماس مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، على هامش مهرجان يختص بإحياء الذكرى السنوية العاشرة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وخصوصاً في ظلّ عودة الترشق الإعلامي بين الطرفين⁸⁰. وقد اصطدم ذلك بسلسلة تفجيرات أمام منازل عدد من قيادات فتح بغزة، إضافة إلى تفجير منصة مهرجان الرئيس الراحل عرفات في 2014/11/7، ما حدا بحركة فتح لاتهام حماس وتحميلها مسؤولية وقوع التفجيرات بحكم سلطتها الأمنية على القطاع⁸¹، بالرغم من إدانة حماس لهذه التفجيرات ودعوتها لملاحقة الجناة⁸². كما دانت الفصائل الفلسطينية المختلفة هذه التفجيرات⁸³.

وفي ردّ فعل مضاد، هدد خليل الحية عضو المكتب السياسي لحماس بنزع الثقة من الحكومة، متهماً الرئيس عباس بتعطيل عملها ومعاملة غزة كقرية نائية⁸⁴، فيما اتهم محمد فرج الغول رئيس كتلة حماس البرلمانية الحكومة بعدم الشرعية القانونية والدستورية بحكم عدم نيلها الثقة من المجلس التشريعي⁸⁵. في الوقت ذاته، دعا إسماعيل رضوان أحد المتحدثين باسم حماس إلى حلّ الحكومة، متهماً إياها بالفشل في القيام بمسؤولياتها تجاه أهالي القطاع⁸⁶. تبعاً لذلك، حاولت أربعة فصائل هي: الجهاد الإسلامي، والجبهتان الشعبية والديموقراطية، وحزب الشعب، راب الصّدع بين فتح وحماس، إلا أن جهودها باءت بالفشل⁸⁷.

ومع اقتراب انتهاء المدة الزمنية المتوافق عليها لحكومة التوافق في 2014/12/2، ارتفع منسوب التوتر من جديد بين الحركتين، حيث طالب موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحماس

بتشكيل حكومة وحدة وطنية كبديل عن الحكومة القائمة، متهماً الرئيس عباس بالافتقار إلى القرار السياسي لإنفاذ المصالحة⁸⁸، نافياً وجود حكومة ظلّ تديرها حماس في قطاع غزة حسب اتهامات فتح⁸⁹.

ومع مطلع سنة 2015، علت موجة من التفاؤل عقب إعلان رامي الحمد الله رئيس الحكومة عن نيته زيارة قطاع غزة، وتعهد بحل مشكلات القطاع خلال أربعة أسابيع⁹⁰، إلا أن بياناً صدر عن الحكومة أكد أن الحكومة لن تتمكن من القيام بدورها إلا بعد تمكينها من أداء مهامها كاملة دون أي عراقيل فصائية، ما أعاد الأمور إلى المربع الأول، ودفع حماس للقول بأن هذا البيان يمثل انقلاباً على المصالحة⁹¹.

وعادت مساعي التوافق مجدداً مطلع شباط/فبراير 2015، عقب إعلان فصائل منظمة التحرير عن نيتها إرسال وفد عنها إلى قطاع غزة للقاء حماس، إلا أن عزام الأحمّد عطلّ تلك المساعي حسب اتهامات صادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أكدت أيضاً أن هناك "لوبياً" داخل السلطة الفلسطينية يصر على تعطيل المصالحة وتهميش قطاع غزة.

ومع عودة التراشق الإعلامي بين الطرفين وشيوع أنباء غير مؤكدة حول نية فصائل المنظمة إرسال وفد عنها إلى القطاع، أكد صلاح البردويل أحد قادة حماس أن التراشق الإعلامي الحاصل لا يحتاج إلى إرسال وفد من المنظمة إلى غزة، متهماً الرئيس عباس بعرقلة المصالحة واستعمال المنظمة لتحقيق أهداف سياسية خاصة⁹².

وقبل أن ينتهي شهر نيسان/أبريل 2015 قدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة مذكرة تفصيلية تشمل أفكاراً وخريطة طريق من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية⁹³، الأمر الذي لم تتفاعل معه فتح وحماس. غير أن نائب رئيس مكتب حماس السياسي إسماعيل هنية دعا السعودية إلى تجديد مساعيها لإنهاء الانقسام وتطبيق المصالحة⁹⁴، وهو ما استدعى رفضاً فتحوياً على لسان محمد اشتية عضو مركزية فتح وأمين مقبول القيادي بالحركة، اللذين أكدا أن ملف المصالحة لا يحتاج إلى وساطات جديدة، وأن المطلوب لا يتعدى تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، متهمين حماس بمحاولة تحييد مصر عبر إدخال السعودية على خطّ المصالحة بين الطرفين⁹⁵.

وفيما ساد الجمود التام ملف المصالحة، رعى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري لقاء مشتركاً بين فتح وحماس في العاصمة اللبنانية بيروت، وقدم مبادرة مهمة تتضمن مقترحات لدفع قطار المصالحة الفلسطينية إلى الأمام، الأمر الذي لاقى ترحيباً من الطرفين⁹⁶. لكن الاتهامات المتبادلة بين الطرفين جعلت من هذه المبادرة مبادرة نظرية بحتة دون أي نتائج عملية. تلا ذلك قيام

حكومة التوافق بإرسال وفد إلى قطاع غزة برئاسة زياد أبو عمرو نائب رئيس الحكومة، لبحث ملفي المعابر والموظفين، دون أن تتمخض اللقاءات عن اتفاقات جدية في نهاية المطاف.

ومع انقضاء العام الأول لحكومة التوافق مطلع حزيران/ يونيو 2015 عاد الجدل حول الحكومة وطبيعة تشكيلتها إلى الواجهة، فقد طرحت فتح على حماس تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة بدلاً عن حكومة التوافق، وهو ما استتبع وضع حماس ثلاثة شروط للمشاركة في الحكومة المنتظرة، وهي تغيير رئيس الحكومة رامي الحمد الله، وعدم تبني برنامج سياسي يعترف بـ"إسرائيل"، والعمل على تطبيق اتفاق المصالحة بما في ذلك الاعتراف بموظفي حكومة هنية السابقة⁹⁷.

وتطور موقف حماس إلى الرفض حين أكد خليل الحية عدم مشاركة حماس في أي حكومة مقبلة، ما لم تخضع الحكومة ومشاوراتها الداخلية لحوار وطني شامل دون استثناءات⁹⁸. غير أن الرئيس عباس قام بتكليف رامي الحمد الله بإجراء تعديل وزارى رأت فيه حماس انقلاباً على المصالحة، مؤكدة عدم اعترافها بشرعية أي تعديل وزارى دون التوافق معها⁹⁹.

وهكذا جرى التعديل الوزاري على الحكومة في 2015/7/31 في ظلّ تهديدات حماس بعدم الاعتراف بالتعديل الحاصل، ووسط معارضة بعض الأوساط القيادية في فتح، ومن بينها عزام الأحمد الذي أكد أن التعديل الوزاري لم يكن مبرراً، لأن مفاوضات تشكيل حكومة وحدة وطنية كانت متواصلة.

وبالرغم من التعديل الوزاري، الذي تجاوز حماس وجاء خلافاً لرغبتها، إلا أن الحركة استمرت في دعوتها إلى تحقيق الشراكة الوطنية في مختلف المجالات؛ وهو ما جاء على لسان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة؛ الذي شدد على أهمية الديمقراطية وضرورة تحمل المسؤولية الوطنية في ظلّ التحديات والمخططات الإسرائيلية¹⁰⁰.

وأمام المخططات الإسرائيلية التي استهدفت المسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً في أيلول/سبتمبر 2015، أعلن عزام الأحمد أنه تلقى تكليفاً من الرئيس عباس بالتواصل مع حماس بهدف اتخاذ خطوات عملية في إطار تحقيق المصالحة¹⁰¹. في الوقت ذاته، دعا أسامة حمدان أحد قادة حماس الرئيس عباس إلى توحيد الصف الفلسطيني، مؤكداً أن تحقيق المصالحة سيردع الاحتلال عن تقسيم المسجد الأقصى¹⁰².

وبدا أن أزمة جديدة تشارف على اقتحام المشهد الفلسطيني الداخلي حين اتخذت مركزية فتح، في 2015/8/16، قراراً بضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني التابع للمنظمة، وقدم محمود عباس وتسعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 2015/8/22 استقالاتهم من

عضويتها. وحسبما قال واصل أبو يوسف عضو اللجنة التنفيذية، فقد أصبح هناك فراغ قانوني، وبناء عليه تمت دعوة المجلس الوطني الفلسطيني لعقد جلسة طارئة خلال شهر (تمّ تحديدها في 14-2015/9/15)، لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير¹⁰³. كما كلفّ عباس صائب عريقات بمسؤولية أمانة سر منظمة التحرير، وذلك بعدما أقال في 2015/6/30 ياسر عبد ربه من هذا المنصب¹⁰⁴.

رفضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عقد المجلس الوطني بهذه الطريقة، التي رأتها طريقة متفردة ومتجاوزة لكل الاتفاقات الوطنية. ورأت أن إصرار عباس على ذلك يمثل، من الناحية العملية، شطباً للاتفاقات الوطنية وتمزيقاً للصف الوطني، "وتشكيل المنظمة وفق مقاسات عباس الشخصية والحزبية"¹⁰⁵. كما رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المشاركة في دورة المجلس الوطني التي تمت الدعوة إليها، سواء أكانت عادية أم استثنائية "طارئة"، وأوضحت أن عقد دورة جديدة للمجلس الوطني من شأنه أن يعمّق الأزمة في الساحة الفلسطينية ويطيل أمد الانقسام، وحذرت من استغلال المجلس الوطني لتمرير مشاريع سياسية يجري الإعداد لها في واشنطن وأوروبا والعودة إلى المفاوضات. وأشارت الجبهة إلى أن قرار عدم المشاركة في دورة المجلس الوطني لا يعني انسحاباً أو تعليقاً لعضوية الجبهة الشعبية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية¹⁰⁶. ودعت فصائل المقاومة في غزة، المتمثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ولجان المقاومة، وحركة المجاهدين، وحركة الأحرار، وقوات الصاعقة، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، إلى مقاطعة الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، لأنه يشكل تهديداً للمشروع الوطني ومساساً بالعلاقات الوطنية. وأكدت أن كل ما سيصدر عن هذه الجلسة لن يكون ملزماً لأبناء الشعب الفلسطيني، ولن يمثل إلا الأشخاص المشاركين في هذه الجلسات¹⁰⁷.

وعلى صعيد متصل، طالب سبعون نائباً في بيان موقع بأسمائهم بدعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية للاجتماع فوراً وفق اتفاقات المصالحة، وقال النواب إنهم لا يعارضون مبدأ المشاركة في المجلس الوطني أو هيئات المنظمة "وفق أسس توافقية جامعة"، لكنهم "ضدّ الخطوات الانفرادية المتعجلة المتسببة بمزيد من الانقسام والتشرذم والتفرد"¹⁰⁸. كما وقّع مئات الشخصيات الأكاديمية والمستقلة على عريضة تطالب بتأجيل الاجتماع¹⁰⁹.

وبسبب الاعتراضات الواسعة على عقد المجلس، اضطر الرئيس عباس وقيادة فتح لسحب الدعوة لعقده، فأعلن رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، في 2015/9/9، تأجيل عقد اجتماع المجلس، والبدء بمشاورات لعقد جلسة عادية¹¹⁰. وهو ما لقي ارتياحاً وترحيباً لدى الفصائل الفلسطينية¹¹¹.

وعلى ما يبدو، فإن فرص تحقيق المصالحة كانت في نهاية سنة 2015 في أضعف مستوياتها، بالرغم من الظروف والمناخات التي هيأتها انتفاضة القدس لإحداث تقارب فلسطيني داخلي في مواجهة الاحتلال. لذا، يصعب التنبؤ بإمكانية صعود سيناريو الوفاق بين حماس وفتح خلال المرحلة القادمة، في ظل المعطيات الراهنة، إلا إذا حدث تغير دراماتيكي في المشهد الفلسطيني الداخلي يدفع بعجلة المصالحة إلى الأمام.

رابعاً: العلاقات الفصائية الفلسطينية

احتلت العلاقة المتوترة بين حماس من جهة، وفتح والسلطة من جهة أخرى حيزاً واسعاً في الفضاء الوطني الفلسطيني على مدار سنتي 2014 و2015، حيث غلب عليها التراشق الإعلامي الدائم، في ظل تضارب برنامجي فتح وحماس حول موضوع المقاومة، والمفاوضات، والاتفاقيات، والتنسيق الأمني.

وتعكس استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة التي يشملها هذا التقرير (2014-2015)، استمرار حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني. إذ تحصل فتح وحماس على ثلثي الأصوات تقريباً؛ بنحو ثلث الأصوات لكل منهما، بينما تحصل الفصائل الأخرى مجتمعة على نحو 11%. وهناك نحو 20-23% لم يقرروا لمن سيصوتون، وعادة ما تتوزع معظم أصواتهم على فتح وحماس. وكان لافتاً في الاستطلاعات تكرار حصول حماس على شعبية أعلى في الضفة الغربية، وحصول فتح على شعبية أعلى في القطاع. كما كان لافتاً التراجع في شعبية الرئيس عباس في حال حدوث انتخابات رئاسية في مواجهة إسماعيل هنية كمرشح عن حماس، إذ يحصل هنية على 51% من الأصوات مقابل 41% لعباس، وفق استطلاع كانون الأول/ديسمبر 2015.

هذا الاستقطاب الذي تشير إليه الاستطلاعات، يؤكد صعوبة أن يقوم أي طرف بإلغاء أو تهميش الطرف الآخر، وضرورة ترتيب البيت الفلسطيني بشكل يستوعب الجميع ويحترم أوزانهم. وفي الوقت نفسه، فإن المعطيات الأخرى للاستطلاعات تؤكد تزايد الإحباط من مسار أوصلو ومن أداء السلطة ومن التنسيق الأمني، مع تزايد التأييد للانتفاضة المسلحة. وهو ما يعطي رسالة قوية للفصائل وللقيادة الفلسطينية بضرورة عمل مراجعة شاملة للتجربة الفلسطينية في ظل أوصلو؛ وحسم المسارات بما يعزز روح المقاومة والمحافظة على الثوابت.

مع مطلع سنة 2014 اتهمت حماس فتح بالسعي لإخراجها من المشهد السياسي، نافية في الوقت نفسه موافقتها على إعطاء الرئيس عباس تفويضاً بالموافقة على حلّ الدولتين¹¹². ولم تفلح عودة ثلاثة قياديين من فتح إلى غزة ممن غادروها إبان أحداث سيطرة حماس على غزة سنة 2007، وهم

ماجد أبو شمالة وعلاء ياغي وسفيان أبو زائدة، ومحاولة عزام أحمد إدخال راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية على خط الوساطة بين فتح وحماس، في إنهاء القطيعة وإحداث التقارب بين الحركتين¹¹³.

فقد اتهمت حماس فتح بتحريض مصر عليها، فيما قال أسامة القواسمي المتحدث باسم حركة فتح، إن حركة حماس وجماعة الإخوان كانتا تخططان لحل مشكلة اللاجئين في سيناء عن طريق إقامة إمارة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وامتدادها 60 ألف كم إلى سيناء، الأمر الذي اضطر القوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة للتأكيد على أن حماس جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية، نافية أي دور خارجي لحماس في مصر¹¹⁴.

وفي الوقت الذي اشتد فيه التوتر بين فتح وحماس، لوحظ أن مجرى العلاقة بين حماس والجهاد الإسلامي أخذ منحى آخر ذا طابع إيجابي، في ظلّ تصريحات رمضان عبد الله الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الذي أكد أن حماس والجهاد شركاء في الحرب والسلم على السواء، والتي جاءت بعد يومين من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة¹¹⁵. واستمرت مواقف حماس وفتح إزاء القضايا الوطنية الفلسطينية وردود الفعل الفصائلية عليها، حيث غلب عليها الطابع الشعائري، وصولاً إلى لحظة تشكيل حكومة التوافق الوطني مطلع حزيران/ يونيو 2014 التي أعقبتها موجة من التفاؤل ما لبثت أن انقضت في ظلّ عودة الخلافات المتبادلة حول العديد من الملفات بين الطرفين. فقد ردت فتح بشدة على اتهامات حماس للرئيس عباس بأن مواقفه لا تمثل الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن مواقف حماس لم تمثل يوماً ما الشعب الفلسطيني¹¹⁶، وهو ما توجّ نهاية حزيران/ يونيو 2014 بتحذيرات أطلقها موسى أبو مرزوق من أن حماس قد تضطر للعودة إلى إدارة قطاع غزة في ظلّ تهميش السلطة لغزة وأهلها¹¹⁷.

واشتد التوتر بين حماس وفتح إثر تصريحات الرئيس عباس التي وصف فيها المقاومة بـ”تجارة الحروب“، في الأيام الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب العدوانية على غزة تموز/ يوليو 2014، وتصريحات رياض المالكي وزير خارجية السلطة التي قال فيها إن من حقّ ”إسرائيل“ الدفاع عن نفسها، طالما استمر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وهو ما دفع أبو مرزوق لوصفه بأنه وزير خارجية بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu¹¹⁸. وبلغ التوتر مداه حين طالبت فتح حماس بخلع عباءة جماعة الإخوان المسلمين وتعليق عضويتها في الجماعة، وحين اتهم عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية بالضفة حماس باستهداف عناصر فتح بغزة إبان الحرب، وصولاً إلى اتهام سلطان أبو العينين عضو مركزية فتح لحماس بفرض الوصاية على القطاع¹¹⁹.

ولم تغلح بعض الأفكار الخاصة بتشكيل لجنة فتحاوية لبحث مستقبل العلاقة مع حماس، والأفكار التي طرحها خالد مشعل للخروج من المأزق الفلسطيني الداخلي، في الحد من مسيرة

التوتر بينهما إثر انتهاء الحرب مطلع أيلول/ سبتمبر 2014، إذ استمر التراشق الإعلامي بين الطرفين على الرغم من بعض الجهود الفصائلية التي حاولت تلطيف الأجواء بين الحركتين. وهو ما استدعى إطلاق دعوة من رمضان عبد الله أمين عام حركة الجهاد في 2014/10/23 لإحداث إصلاح حقيقي وسريع في كافة المؤسسات الفلسطينية، بهدف إنقاذ الوضع الفلسطيني ورأب الصدع بين الفلسطينيين. ولم تجد دعوة عبد الله آذاناً صاغية، إذ أبدت فتح على لسان عزام الأحمّد تأييدها للإجراء المصري القاضي بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع قطاع غزة¹²⁰.

وفي الوقت الذي بدا فيه بصيص من الأمل في ظلّ إعلان نية وفد من حكومة التوافق زيارة غزة لحل المشكلات القائمة مطلع تشرين الأول/ نوفمبر 2014، جاءت التفجيرات التي طالت مداخل بيوت عدد من قيادات فتح، وتفجير المنصة الخاصة بالاحتفال المنوي عقده في الذكرى السنوية لرحيل الرئيس عرفات، لتقضي على أيّ بارقة أمل في إنهاء الانقسام وعودة الوئام الوطني. فقد بلغت الاتهامات حدّ تحميل فتح لحماس مسؤولية هذه التفجيرات، واتهامها بفرض سيطرتها الأمنية وهيمنتها الانفصالية على غزة¹²¹؛ الأمر الذي أورث إحباطاً فصائلياً عاماً عبّر عنه نايف حواتمة زعيم الجبهة الديموقراطية في إدانته لمواقف فتح وحماس، داعياً القيادة الفلسطينية إلى تصحيح سياساتها السياسية والاجتماعية¹²². في الإطار ذاته اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حكومة التوافق بتهميش قطاع غزة، وزادت على لسان رباح مهنا عضو مكتبها السياسي أن الرئيس عباس لا يريد غزة¹²³.

ومع نهاية سنة 2014 رفضت ستة فصائل فلسطينية أساسية، هي: حماس، والجهاد، والجبهتين الشعبيتين والديموقراطية، والقيادة العامة، والصاعقة، المشروع الذي قدمته السلطة لمجلس الأمن الدولي بخصوص إنهاء الاحتلال، لكونه ينتقص من الحقوق والثوابت الفلسطينية¹²⁴.

وشهدت الأسابيع الأولى من سنة 2015 جولة جديدة من التراشق الإعلامي بين حماس وفتح، حيث دعا عزام الأحمّد إلى اعتبار غزة إقليمياً متمرداً¹²⁵. وردّ عليه صلاح البردويل بالتأكيد على امتلاك حركته لوثائق تثبت تورط السلطة الفلسطينية بقتل عشرات الغزيين من خلال تقديمها معلومات استخباراتية للاحتلال إبان الحرب¹²⁶. وهو ما جدد اتهامات فتح لحماس بعدم التخلي عن ولائها لجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي ردّ عليه البردويل بالتأكيد على أن فتح والسلطة يقدمون معلومات كاذبة للمخابرات المصرية، لاستعدادها ضدّ حماس وأهالي قطاع غزة¹²⁷.

ومع نهاية شباط/ فبراير 2015 اتخذت فتح وبقية الفصائل مواقف مساندة لحماس في وجه قرار محكمة مصرية بتصنيفها "حركة إرهابية"، إذ أكد جمال محيسن عضو مركزية فتح على رفض القرار القضائي المصري، كما رفضت فيه حركة الجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القرار¹²⁸. وفي محاولة لرأب الصدع بين حماس والسلطات المصرية، زار وفد قيادي من حركة

الجهاد برئاسة رمضان عبد الله القاهرة، والتقى مسؤولين مصريين، وناقش سبل حل الأزمة مع حماس وملف المصالحة المتعثرة ومعبر رفح، وذلك دون أن يتم الكشف عن أي نتائج على خلفية الزيارة¹²⁹.

وشكلت قرارات المجلس المركزي للمنظمة مطلع آذار/ مارس 2015، والقاضية بوقف التنسيق الأمني وإعادة النظر في سائر الاتفاقيات مع الاحتلال، نقطة اختلاف جديدة بين السلطة والفصائل الفلسطينية، وقد رحبت الفصائل والفلسطينيون بهذا القرار، غير أن هناك شكوكاً صاحبت إمكانية تطبيقه، ولذلك شككت حماس في جدية القيادة الفلسطينية في تنفيذه¹³⁰. وبالفعل فإن عباس لم ينفذه حتى كتابة هذه السطور.

وعادت دورة الترشق الإعلامي بين حماس وفتح مجدداً، إثر اتهام وزارة الداخلية في حكومة غزة السابقة لأعضاء في أمن السلطة برام الله بالتورط في تفجيرات شهدتها قطاع غزة، الأمر الذي عدته فتح محاولة من حماس لتصدير أزمته الداخلية¹³¹. ورداً على تصريحات الرئيس عباس وأحد مستشاريه، التي دعا فيها إلى "عاصفة حزم" ضد غزة نهاية آذار/ مارس 2015، في إشارة إلى التحالف الخليجي ضد الحوثيين اليمنيين؛ دانت حركة الجهاد هذه التصريحات التي تطالب بتدخل عربي ضد قطاع غزة، كما شنّ موسى أبو مرزوق هجوماً عنيفاً على قيادة السلطة بسبب هذه الدعوة¹³².

ومطلع نيسان/ أبريل 2015 رحبت حماس والجبهتان الشعبية والديموقراطية بانضمام السلطة الفلسطينية رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعت إلى الإسراع في تقديم الملفات لملاحقة قادة الاحتلال على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني¹³³.

وقبل أن تطوي سنة 2015 نصفها الأول، دخلت العلاقة بين حماس وفتح منعطفًا حاداً عقب اتهامات الرئيس عباس لحماس بإجراء اتصالات سرية مع "إسرائيل" عبر وسيط إثيوبي، الأمر الذي استدعى نفي الحركة التي وصفت هذه الاتهامات بأنها سخيفة¹³⁴.

وفي الوقت الذي تداولت فيه الساحة السياسية المشروع الفرنسي الذي يسعى لعودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات ويضع معايير لدولة فلسطينية خلال مدة زمنية غير محددة، حذرت الجبهتان الشعبية والديموقراطية وحركة حماس من مخاطر هذا المشروع والتعامل معه، كونه يلتف حول الحقوق والثوابت الفلسطينية¹³⁵.

وإزدادت علاقة حماس بحركة فتح والسلطة سوءاً عقب اعتقال السلطة للعشرات من عناصر حماس بالصفحة في 2015/7/3، إذ رأتها حماس محاولة لكسر شوكة الحركة وإضعاف المقاومة وخدمة لأمن الاحتلال¹³⁶، فيما أكدت فصائل المقاومة أن هذه الاعتقالات لا تخدم إلا الاحتلال¹³⁷. ورداً على اتهامات حماس، شنت فتح هجوماً مضاداً على لسان أسامة القواسمي أحد الناطقين

باسمها، اتهمت فيه الحركة بالتفاوض مع قادة الاستيطان واليمين الإسرائيلي المتطرف لفصل قطاع غزة عن الضفة¹³⁸. وهو ما دفع خالد مشعل للكشف عن لقاءات أجرتها حركته مع أطراف أوروبية ودولية بهدف دفع جهود إعمار القطاع، نافياً وجود أي تحركات من حماس باتجاه هدنة طويلة الأمد مع الاحتلال¹³⁹.

ومن منتصف آب/أغسطس 2015 عادت فتح مجدداً لاتهام حماس بإجراء مفاوضات مع "إسرائيل" عبر مبعوث اللجنة الرباعية Quartet توني بلير Tony Blair، مؤكدة أن ذلك يستهدف تكريس الانقسام، وفصل غزة عن الضفة، والالتفاف على الشرعية الفلسطينية التي تمثلها المنظمة¹⁴⁰. غير أن إسماعيل هنية رفض مواقف فتح التي عدّها محاولة لتشويه مواقف حماس، مؤكداً أن حماس لن تقبل بدولة في غزة وأن بوصلتها ثابتة نحو القدس وكلّ فلسطين¹⁴¹.

ومع تسريع حكومة الاحتلال تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وتوسع عمليات المقاومة الشعبية الفلسطينية رداً عليها، أكد إسماعيل هنية أواخر أيلول/سبتمبر 2015 أن معركة الأقصى والتحرير والمصالحة تحتاج إلى قرارات واضحة بإطلاق يد المقاومة في الضفة، ووقف التنسيق الأمني¹⁴². وقد وجد ذلك صده لدى عباس زكي عضو مركزية فتح الذي دعا للارتداد عن اتفاق أوسلو الذي وصفه بالمشؤوم، وعن عملية التسوية التي وصفها بالفاشلة، والانطلاق نحو استراتيجية جديدة لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة¹⁴³.

ونهاية أيلول/سبتمبر 2015 ألقى الرئيس عباس خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هدد فيه حكومة الاحتلال بمراجعة الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية ما لم يلتزم بها الاحتلال، وهو ما رأت فيه فتح والمنظمة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية، فيما لم تجد فيه عدد من الفصائل تهديداً جدياً، ورأت أنه دون التوقعات والآمال.

ومع اندلاع انتفاضة القدس مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2015، دعت فتح للمحافظة على طابعها الشعبي، محذرة حكومة الاحتلال من المساس بالوضع التاريخي للمسجد الأقصى، فيما دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تشكيل قيادة موحدة لتنظيم المعركة مع الاحتلال، بينما دعت حماس السلطة لوقف التنسيق الأمني وتوفير الغطاء للمقاومة بالضفة، ناهيك عن التوافق على استراتيجية وطنية موحدة لحماية الانتفاضة، والمزاوجة بين الفعل السياسي والميداني¹⁴⁴.

وفي 2015/11/16، أعلن عزام الأحمد عن اتفاق بين السلطة الفلسطينية والسلطات المصرية لإعادة تشغيل معبر رفح¹⁴⁵، غير أن حماس قالت إنها ليست طرفاً في هذا الاتفاق، ولكنها أعربت في الوقت نفسه، عن استعدادها للتعاطي مع أيّ مقترح إيجابي لفتح المعبر¹⁴⁶. لكن مصادر مصرية مسؤولة نفت التوصل لأيّ اتفاق حول المعبر، وهو ما عزاه البعض إلى تدخلات من جانب محمد دحلان، أدت إلى إحباط الاتفاق المفترض في اللحظة الأخيرة.

وعندما أعلنت حماس والوزارات الحكومية التابعة لها في غزة عن نيتها توزيع أراضٍ حكومية على الموظفين كبديل عن مستحققاتهم المالية، شنت فتح والفصائل الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني هجوماً ضد هذه الخطوة، إذ عدتها فتح جريمة، فيما رأت فيها الفصائل تكريساً للانقسام¹⁴⁷.

وهكذا، فقد تركزت فعالية العلاقات الفلسطينية البينية، سلطة وفصائل، في بؤرة الخلاف الدائم والتوتر المستمر بين حماس من جهة، وفتح والسلطة من جهة أخرى، وليس من الصعوبة بمكان توقع استمراره على النمط ذاته خلال المرحلة القادمة.

من جهة أخرى، شهد الوضع التنظيمي الداخلي لحركة فتح بعض الاضطرابات على مدار سنتي 2014 و2015. فقد تقدمت الهيئة القيادية العليا لفتح في قطاع غزة باستقالتها نهاية كانون الثاني/يناير 2014 احتجاجاً على تعطيل صلاحياتها، الأمر الذي دفع مركزية فتح لإرسال وفد إلى القطاع بهدف تصويب الأوضاع الداخلية في الحركة¹⁴⁸. كما قدم عشرات الكوادر من فتح استقالاتهم نهاية شباط/فبراير 2014 بحجة سياسة التعيينات الخاطئة داخل الحركة.

في موازاة ذلك، اشتد الخلاف الفتحاوي الداخلي بين الرئيس عباس والموالين له وبين القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان، إذ أصدر عباس أمراً بفصل عدد من أتباع دحلان من فتح¹⁴⁹، الأمر الذي دفع الطرفين إلى مواجهة إعلامية توجت بدعوة دحلان لتشكيل جبهة فلسطينية موحدة لمقاومة سلوك عباس¹⁵⁰.

كما أنهت فتح انتخاباتها الداخلية لمعظم أقاليمها، في الضفة الغربية والخارج، في ظل إشكاليات واضحة اعترضت إجراء الانتخابات الداخلية لأقاليم قطاع غزة، بحكم الخلاف المستفحل بين أنصار عباس ودحلان. وبالرغم من الجهد المصري الرسمي الذي حاول تقريب المواقف بين دحلان وعباس وإحداث المصالحة بينهما، وخصوصاً أواخر سنتي 2014 و2015، إلا أن هذا الجهد باء بالفشل في نهاية المطاف بسبب مواقف عباس الراضية، التي لا يبدو عليها أي شكل من أشكال التراجع أو المرونة في هذا الموضوع. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2015 صادقت مركزية فتح على توصيات رفعها أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع للحركة، وتقضي بتأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى بسبب استمرار الخلافات الداخلية وصعود تيار دحلان¹⁵¹.

من هنا يمكن القول إن فتح ستشهد نوعاً من الاستقرار التنظيمي النسبي في الضفة، فيما ستبقى تعاني من عدم الاستقرار التنظيمي الداخلي في قطاع غزة، ما لم يتم حسم الخلاف المحتدم بين عباس ودحلان.

وخلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، أخذت ملامح الأزمة المالية لحركة الجهاد الإسلامي تظهر في الأفق بعد إغلاق مكتب فضائية فلسطين اليوم في القدس المحتلة، التي تديرها الحركة من

خارج فلسطين¹⁵². ويظهر أن هذه الأزمة تعود إلى خلافات بين الحركة وإيران، وانزعاج إيران من التزام حركة الجهاد سياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون أي بلد عربي، بما في ذلك عدم تأييد الموقف الإيراني في سورية واليمن وغيرها. وقامت إيران بتقليصات كبيرة لدعمها المالي لحركة الجهاد؛ مما تسبّب بمعاناة كبيرة للحركة في الصرف لمتفريغها وفي الميزانية التشغيلية لمؤسساتها¹⁵³.

ومن الجوانب التي انعكست سلباً على العلاقات الإيرانية مع حركة الجهاد، قيام هشام سالم، القيادي المنشق عن حركة الجهاد الإسلامي، في سنة 2014، بتأسيس "حركة الصابرين نصراً لفلسطين - حصن" في قطاع غزة. وهي حركة فلسطينية تتماهى أكثر مع الأجندة والمواقف الإيرانية¹⁵⁴. وهي حركة لم تلقَ ترحيباً من حماس التي تعاملت معها بحذر. كما نظرت إليها أطراف فلسطينية عديدة بقلق، وبخشية من أن تكون مدخلاً للنفوذ الإيراني أو لنشر "التشيع" في القطاع. وقد قامت السلطات في غزة بإغلاق جمعية "الباقيات الصالحات"؛ وهي واجهة عمل لحركة الصابرين في 2016/3/13، بحجة ممارستها العمل السياسي، بخلاف ترخيصها المتعلق بالعمل الخيري¹⁵⁵.

من جهة أخرى، انتخب أبو أحمد فؤاد، في كانون الثاني/يناير 2014، نائباً للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خلفاً لعبد الرحيم ملوح الذي قدم استقالته من الهيئات القيادية للجبهة خلال المؤتمر العام السابع، حيث جرى اختيار الأمين العام أحمد سعادت ونائبه وأعضاء الهيئة القيادية للجبهة في الداخل والشتات¹⁵⁶.

وعقدت اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية دورتها الرابعة برئاسة أمينها العام نايف حواتمة في شباط/فبراير 2014، وتوقفت فيها أمام سلسلة التطورات السياسية التي عاشتها الساحة الفلسطينية تحت ضغط الإدارة الأمريكية، ودون وقف الاستيطان، كما توقفت أمام التقارير التنظيمية المقدمة لها من مختلف الهيئات القيادية، واتخذت بشأنها القرارات اللازمة، وأصدرت في ختام أعمالها البلاغ الوطني السياسي¹⁵⁷. وفي الذكرى الـ 45 لانطلاقة الجبهة الديموقراطية، أرسل نايف حواتمة في 2014/2/22 رسالة إلى الشعب الفلسطيني، دعا فيها محمود عباس وكل فصائل وقوى الشعب الفلسطيني إلى رفض اتفاق الإطار الأمريكي، كما دعا حكومة إسماعيل هنية في غزة وحكومة السلطة إلى الاستقالة وتشكيل حكومة توافق وطني فوراً¹⁵⁸.

وفي آب/أغسطس 2015، عقدت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، مؤتمرها العام السابع في محافظة شمال غزة، تحت عنوان "تقليصات أونروا خط أحمر ولن نسمح بها ونطالبها بالاستمرار بتقديم خدماتها"، وتمّ إقرار جملة من توجهات العمل على الصعيد السياسي والاجتماعي والديموقراطي، وأبرز الأشكال التنظيمية المطلوبة لتوسيع الضغط الشعبي، وإيجاد

حلول لمشكلات الفئات الاجتماعية المتضررة من العدوان والانقسام، بما يمكن من تعزيز الصمود ومواجهة العدوان والحصار وسياسة الإغلاق. كما تمّ انتخاب ثلاثين مندوباً يمثلون كافة القطاعات العاملة¹⁵⁹.

خامساً: الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني

ليس سراً أن استمرار التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الإسرائيلية وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية يشكل عقدة العقد والعقبة الكأداء التي تعترض تحقيق الوفاق والوثام الفلسطيني الداخلي. فقد انعكس التنسيق الأمني على الداخل الفلسطيني وكرس أحقاداً وضغائن داخل الوسط الفصائلي والنسيج المجتمعي الفلسطيني. وعلى مدار سنتي 2014 و2015 لم تتوقف عجلة التنسيق الأمني، بل زادت وتأثرها وفقاً للتأكيدات الإسرائيلية على الرغم من أحداث انتفاضة القدس التي اندلعت أواخر سنة 2015. وشهدت سنتي 2014 و2015 عدة حالات لدخول مستوطنين إسرائيليين إلى مناطق السلطة، حيث أعادتهم أجهزة أمن السلطة وسلمتهم إلى جيش الاحتلال.

كما وثق تقرير حكومي صادر عن مركز المعلومات بوزارة التخطيط في قطاع غزة استمرار حالات الاعتقال والاستدعاء لعناصر حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى على يد أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استمرار عقد عشرات الاجتماعات الأمنية مع أجهزة أمن الاحتلال¹⁶⁰.

وفي دلالة لافتة على حجم ومستوى التنسيق الأمني مع الاحتلال، تعهد الرئيس عباس نهاية أيار/ مايو 2014 بمواصلة التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بغض النظر عن استئناف المفاوضات أم لا، مؤكداً أن "التنسيق الأمني مقدس وسنستمر به، بغض النظر اختلفنا أو اتفقنا"¹⁶¹.

في المقابل، دعت حماس السلطة إلى الكفّ الفوري عن عمليات التنسيق الأمني، ووقف الاجتماعات واللقاءات الأمنية مع الاحتلال، وإدانة حملات الاعتقال المسعورة التي يشنها الاحتلال ضدّ قيادات ورموز الشعب الفلسطيني، والتي مسّت رئيس المجلس التشريعي والعديد من النواب والقيادات السياسية¹⁶².

لكن العلاقات الأمنية مع الاحتلال أخذت منحى خاصاً عقب اختطاف ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في 2014/6/12 قرب مدينة الخليل بالضفة الغربية، حيث تعهد الرئيس عباس بتقديم المساعدة للعثور على المستوطنين الثلاثة، وإعادتهم إلى عائلاتهم ومحاسبة المختطفين، مؤكداً أن السلطة ستنسق مع الاحتلال بهذا الشأن، معرباً عن إيمانه بالتنسيق الأمني الذي يصب في مصلحة السلطة، بهدف حماية الشعب الفلسطيني على حدّ قوله¹⁶³.

وفي دلالة ذات شأن، أوضح الرئيس عباس في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية أن أجهزة أمن السلطة تمكنت منذ بداية سنة 2013 وحتى شهر حزيران/يونيو 2014 من إحباط ما لا يقل عن 43 محاولة استهداف إسرائيلي¹⁶⁴.

ولدى بدء الحرب الإسرائيلية على غزة في 2014/7/8، دعت فصائل في منظمة التحرير للجنة التنفيذية للمنظمة بإدراج موضوع التنسيق الأمني على جدول أعمالها واتخاذ قرار بوقفه¹⁶⁵. إلا أن ذلك لم يتم، فبقيت اللقاءات الأمنية بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية على حالها، دون أي اعتبار لعمليات القتل الواقعة للمدنيين، وللدمار الهائل الذي أحدثه العدوان على القطاع.

وعندما شنت أوساط سياسية وإعلامية إسرائيلية هجوماً على الرئيس عباس، عقب محاولة اغتيال الحاخام الإسرائيلي يهودا غليك Yehuda Glick وبعض عمليات الطعن والدهس التي نفذها فلسطينيون، أكد قادة أمنيون إسرائيليون أن الرئيس عباس يقدر التنسيق الأمني قولاً وعملاً، وأن أجهزته الأمنية مخصصة في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات الأمنية مع "إسرائيل"، وأنه "ينسق معنا ضد حماس والمقاومة الفلسطينية"، فيما جدد مسؤولون أمنيون في السلطة إخلاصهم للاتفاقيات الأمنية مع "إسرائيل"¹⁶⁶.

ومع انطواء صفحة سنة 2014 ودخول سنة 2015، لم يطرأ أي تغيير على حجم ومستوى التنسيق الأمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية، بيد أن الحدث السياسي الأبرز الذي فرض نفسه على الساحة الفلسطينية كان قرار المجلس المركزي الفلسطيني، في 2015/3/5، الذي قرر خلال اجتماعه، "وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين"¹⁶⁷، وقد صفق حينها أعضاء المجلس وقولاً لهذا القرار، الذي لم ينفذ حتى كتابة هذه السطور. ولم يكن من المستغرب أن تواجه "إسرائيل" هذا القرار بنوع من اللامبالاة، والثقة في عدم تحوله إلى واقع على الأرض، في ظل تأكيدات صادرة عن مصادر مقربة من الرئيس عباس بأن قرار المجلس المركزي بخصوص وقف التنسيق الأمني ما هو إلا مجرد توصية، وأن وقفه لا يتم إلا عبر إصدار مرسوم رئاسي، وهو أمر بعيد المنال¹⁶⁸.

وقد كشف السفير الإسرائيلي الأسبق أوربي سافير Uri Savir عن إجراء مفاوضات سرية بين جهات أمنية فلسطينية وإسرائيلية لمواجهة الهبة الفلسطينية، بينما أكدت صحيفة معاريف Maariv تنظيم 140 لقاء أمنياً سنة 2015¹⁶⁹. كما أن موقع والا Walla الإسرائيلي، قد نشر في تقرير له حول التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، معطيات ذكر فيها بأن السلطة قد

أعدت 634 إسرائيليًا دخلوا مناطقها في الضفة الغربية سنة 2015، بينما أعادت سنة 2014 ما لا يقل عن 622 آخرين¹⁷⁰.

وفي إطار التنسيق الأمني، شنت السلطة الفلسطينية حملة أمنية ضد ناشطين من حماس في الضفة الغربية، حيث أكدت أوساط استخباراتية إسرائيلية أن هذه الحملة تأتي بالتنسيق مع جهاز الأمن العام (الشاباك) (Shabak) Israel Security Agency—ISA الإسرائيلي، الذي يتتبع خلايا مالية تدفع أموالاً ومستحقات لعائلات حماس ومعتقليها، ما يؤكد الشراكة الأمنية للجانبين واستمرار التنسيق الأمني بينهما¹⁷¹.

وكنتيجة لثبات ورسوخ التنسيق الأمني، تحسنت البيئة الأمنية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعزت التقديرات الإسرائيلية ذلك إلى الهدوء الأمني السائد في الضفة الذي يعود إلى تبادل الأدوار المحكم بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة ونظيرتها الإسرائيلية¹⁷².

وبدا أن إيغال السلطة في تعاونها الأمني مع الاحتلال قد استفز بعض الفصائل الفلسطينية، إذ صعدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من لهجة خطابها ضد التنسيق الأمني أسوة بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. وخاطب رباح مهنا عضو مكتبها السياسي الرئيس عباس وأجهزة أمن السلطة بالضفة قائلاً: "ألا تخجلون من الاستمرار في التنسيق الأمني مع الاحتلال رغم جرائمه المتواصلة بحق أبناء شعبنا؟"، مضيفاً: "ألا ترون أن إجراءات الاحتلال المتكررة بحق شعبنا مبرراً لكم لوقف التنسيق الأمني البغيض؟"¹⁷³.

وفي الوقت الذي دعت فيه قوى وفصائل فلسطينية للانتقام، وتفعيل المقاومة ضد المستوطنين في الضفة، عقب جريمة إحراق عائلة دوابشة في نابلس مطلع آب/ أغسطس 2015، سارعت حركة فتح، العمود الفقري للسلطة، على لسان عضو لجنتها المركزية جبريل الرجوب للتأكيد على رفض ما أسماه ارتكاب اعتداءات على أهداف إسرائيلية انتقاماً لعائلة دوابشة، مؤكداً أن السلطة ستواصل مكافحة كل من يحاول إفشال توجهها السياسي، في إشارة إلى عمليات المقاومة¹⁷⁴.

وجاءت تصريحات أحد كبار الضباط في جيش الاحتلال (امتنع عن ذكر اسمه) لموقع والا الإسرائيلي، والتي أكد فيها أن الرئيس عباس يمنع عبر التنسيق الأمني اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة على الرغم من المواجهات اليومية بالضفة، لتضفي مزيداً من الوضوح والإصرار على النهج الأمني للسلطة¹⁷⁵.

ومع اندلاع انتفاضة القدس مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، زارت النائبة في الكنيست الإسرائيلية كسانيا سفاتلوف رام الله واجتمعت مع أحد كبار قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذي

طمأنها على التنسيق الأمني، وأن أجهزة أمن السلطة تعمل جاهدة ضدّ كلّ من يحاول المساس بأمن "إسرائيل"¹⁷⁶. وفي غمرة أحداث الانتفاضة ودعوات الفصائل الفلسطينية للسلطة بوقف التنسيق الأمني، نشرت صحيفة معاريف تقريراً أكدت فيه أن الرئيس عباس يشكل حامي حمى التنسيق الأمني ولاجم "الإرهاب" على حدّ قولها¹⁷⁷. ومصدّقاً لذلك، نقلت صحيفة ידיعوت أحرنونوت Yedioth Ahronoth العبرية في 2015/11/17 عن محافظ جنين اللواء إبراهيم رمضان تأكّيده أن أجهزة أمن السلطة منعت ثلاث عمليات طعن كانت تستهدف جنوداً إسرائيليين على حاجز الجلمة الإسرائيلي شمال جنين خلال الأسبوعين الأخيرين (النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2015)¹⁷⁸.

بالرغم من اندلاع انتفاضة القدس، التي لقيت دعماً واسعاً من الشعب الفلسطيني، والتي وُلدت ضغطاً كبيراً على السلطة الفلسطينية، إلا أن السلطة حاولت حصرها في إطار ضيق، وتحت سقف يمكن التحكم به، من أجل التوظيف السياسي لها وفق أجندة السلطة. ولذلك، أصرت السلطة الفلسطينية على استمرار التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، بالرغم من وجود أغلبية فلسطينية تطالب بوقف هذا التنسيق.

وفي هذا السياق، جاءت تصريحات مدير المخابرات الفلسطينية، اللواء ماجد فرج، لأسبوعية ديفينس نيوز Defense News الأمريكية، التي نُشرت في 2016/1/18، بأن "أجهزتنا اعتقلت نحو مائة فلسطيني منذ تشرين الأول/أكتوبر وحتى الآن، كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية وصادرت أسلحة من بعضهم، كما تمكنت من إحباط مائتي هجوم ضدّ إسرائيليين خلال الفترة ذاتها". ووصف فرج، في المقابلة، التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" بـ "جسر يمكن بقاؤه موصولاً بين الطرفين إلى أن تنتهي الظروف المناسبة بين السياسيين نحو العودة إلى مفاوضات جادة". وجدّد فرج تأكّيده على ضرورة الحفاظ على علاقات التنسيق الأمني قائمة بين السلطة والجيش الإسرائيلي، مضيفاً "العنف والإرهاب لن يقربا الفلسطينيين من تحقيق حلمهم"¹⁷⁹.

وفي إشارة لا تخلو من دعم واضح لمدير المخابرات الفلسطينية، انبرى محمود عباس للدفاع عن سياسة التنسيق الأمني، والتأكيد على أن الالتزام به لا رجعة عنه؛ لكونه أحد أهم التزامات اتفاقيات أوسلو، وقد قال عباس خلال لقائه وسائل الإعلام الإسرائيلية في رام الله في 2016/1/21، "إننا مع المقاومة الشعبية السلمية وضدّ التطرف بكافة أشكاله"¹⁸⁰. وأكد في 2016/1/23، أن "التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لا زال قائماً، وأجهزتنا الأمنية تمنع أيّ مواطن من تنفيذ أيّ عمل". وأضاف: "لن نقبل أن يذهب أطفالنا لإلقاء الحجارة على الجيش الإسرائيلي ثم يقتلون، الأمن

الفلسطيني يمنع ذلك لحمايتهم، وبأوامر مني شخصياً". وأوضح عباس أن "التنسيق الأمني قائم لهذه اللحظة، لكن بعد الآن لا أعلم ما سيكون. نحن نقوم بواجبنا على أكمل وجه، ولا أسمح أن أجر إلى معركة لا أريدها، فلا أريد معركة عسكرية لا أقدر عليها، ولا أريد أن يعيش شعبي في مصير أسود". وتابع عباس قوله بأنه "إذا بقيت إسرائيل غير ملتزمة بالاتفاقيات لن نلتزم بها"¹⁸¹.

أظهرت تصريحات كل من عباس وفرج، المدى الذي وصل إليه التنسيق الأمني، كما أزلت الستار عن الموقف الحقيقي لقيادة السلطة الفلسطينية من خيار وقف التنسيق الأمني أو حتى التلويح به على الأقل، من أجل إحداث ثغرة في جدار المسار التفاوضي المسدود، كما أكدت عدم جدية هذه القيادة في تنفيذ قرار المجلس المركزي الفلسطيني بوقف التنسيق الأمني. كما فنّدت هذه التصريحات، ما نشر عن صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لفتح من أن السلطة ستبدأ قطع علاقاتها مع "إسرائيل" رسمياً مطلع سنة 2016، بما فيها وقف التنسيق الأمني¹⁸².

وقد شهد التنسيق الأمني تنشيطاً وتفعيلاً أكبر في كانون الأول/ديسمبر 2015، حيث رصدت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية 265 انتهاكاً لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية بحق أبناء وكوادر المقاومة وخصوصاً حركة حماس¹⁸³. وتحدثت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية في 2016/1/7، عن تقرير لأجهزة الأمن الإسرائيلية يشير إلى أن قيادة السلطة في رام الله عملت على تقليص "التحريض" في الإعلام، ونشرت عناصرها الأمنية بالزعي الرسمي في مناطق التماس، خصوصاً في الأسابيع الأخيرة، وجدّدت الحملات الاعتقالية لعناصر حماس، مع تراجع في مشاركة عناصر فتح، وتحسّن كبير في التنسيق الأمني، واعتقال شبكة من 25 ناشطاً، معنية بالعمل العسكري لحماس¹⁸⁴.

وحرصت السلطات الإسرائيلية على التأكيد على أهمية التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية ومدى نجاعته في منع أو الحدّ على الأقل من تنفيذ العمليات ضدّ الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية، وفي هذا السياق، أكدّ تقدير عسكري إسرائيلي على أن تنسيق الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، يُعدّ لبنة أساسية في العلاقات مع الجانبين، من شأنه أن يحول دون تفاقم المواجهة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية¹⁸⁵. وأشار وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون Moshe Ya'alon إلى أن "أجهزة أمن السلطة تواصل التعاون الأمني" مع الجيش الإسرائيلي، وإلى قدرة هذا الجيش، بالتعاون والتنسيق مع السلطة، على القضاء على انتفاضة القدس¹⁸⁶.

سادساً: انعكاسات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014

أصاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014 أهالي القطاع في العمق والصميم، وأحبال عشرات الآلاف منهم إلى قوائم الانتظار، في ظلّ الدمار الهائل الذي أصاب

بيوتهم وممتلكاتهم. ولئن خُلف عدوان 2009/2008 وعدوان 2012، الكثير من الدمار، فإن عدوان 2014 كان الأشد والأكثر عنفاً وقسوة، ما جعل ملف إعادة إعمار القطاع الملف الأكثر أهمية لدى أهالي القطاع في مرحلة ما بعد انتهاء العدوان (انظر أيضاً حول العدوان على غزة في بند ثالثاً في الفصل الثاني من هذا التقرير). لذا، كانت خيبة أمل أهالي القطاع جراء ضعف وتعثر عملية إعادة الإعمار كبيرة، بحجم كبير آمالهم المرجوة وطموحاتهم المنشودة.

وقد بدأت الجهود الخاصة بإعادة الإعمار بين يدي مباحثات التهدئة غير المباشرة التي جرت في القاهرة في 2014/8/11، إذ توافقت حركة فتح وحماس على تشكيل هيئة وطنية بقرار من الرئيس عباس، بحيث تتولى إعادة الإعمار وتتمتع بقبول فلسطيني وعربي ودولي¹⁸⁷. وقبل أن يُنهي العدوان شهره الأول، شكلت حكومة التوافق لجنة وزارية للإشراف على جهود التحضير لإعمار القطاع، والإعداد لمؤتمر المانحين الذي ستنطلق بعده عجلة الإعمار¹⁸⁸. وأكد مفيد الحساينة وزير الأشغال والإسكان في الحكومة أن غزة أضحت منطقة منكوبة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ بلغت خسائرها ما بين 6-8 مليارات دولار، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت بشكل كامل أو أصيبت بشكل بالغ وغير صالحة للسكن 20 ألفاً، إضافة إلى قرابة 40 ألف وحدة دمرت بشكل متوسط وطفيف، من بينها 180 مدرسة تابعة للحكومة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)¹⁸⁹.

وما أن انتهى العدوان حتى أكدت حماس على لسان خليل الحية أن حكومة التوافق هي المسؤولة عن إعمار القطاع، معرباً عن استعداد حركته لدعم الحكومة وإسنادها¹⁹⁰. وحذر رمضان عبد الله من مغبة التهاون في ملف إعادة الإعمار، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لن يتسامح مع من يستنكف عن الوفاء باستحقاقات هذا الملف¹⁹¹. ولم يتوان قادة حماس في التأكيد، خلال أكثر من مناسبة، على رفض أيّ مقايضة لملف إعادة الإعمار بسلاح المقاومة تحت أيّ ظرف من الظروف.

وفي ظلّ عظم المأساة التي حاقت بأهالي القطاع جراء العدوان، دعا موسى أبو مرزوق السلطة الفلسطينية للبدء بعملية إعادة الإعمار دون انتظار مؤتمر المانحين المقرر في تشرين الأول/أكتوبر 2014 ووصول أموال إلى خزينتها¹⁹². وفي الوقت الذي تعهدت فيه المملكة العربية السعودية بتقديم 500 مليون دولار لإعمار القطاع¹⁹³، نشرت حكومة التوافق تفاصيل خطتها الوطنية لإعادة إعمار

القطاع بتكلفة أربعة مليارات دولار تقريباً¹⁹⁴، وتلا ذلك قيام الحكومة بزيارة غزة في 2014/10/9، حيث اجتمعت بكامل أعضائها للمرة الأولى على أرض القطاع، ووعدها رئيسها رامي الحمد الله بإعادة إعمار القطاع، مؤكداً أن الحكومة أنهت كل الخطط التفصيلية لعرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده في القاهرة¹⁹⁵. لكن موجة من الإحباط سادت الساحة الفلسطينية نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2014 في ظلّ تصريحات رامي الحمد الله التي أكد فيها أنه لم يصل الحكومة "فلس واحد" من المبالغ التي وعدت بها الدول المانحة لإعمار غزة مؤخراً¹⁹⁶.

وعندما أعلن روبرت سيرري Robert Serry المبعوث الدولي للشرق الأوسط عن خطته لإعادة إعمار القطاع مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وشيوع موافقة أبو مرزوق الشخصية عليها، نفى أبو مرزوق موافقة حماس على الخطة، التي تضع فيتو إسرائيلياً على المنتفعين من إعادة الإعمار، ورفضتها بقية الفصائل، داعية إلى تغييرها أو تعديل الأخطاء الواردة بها على أقل تقدير. وبالفعل، أكد أبو مرزوق نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أن روبرت سيرري قام بتعديل خطته لتصبح أكثر قبولاً من الطرف الفلسطيني، مؤكداً أن حماس لديها العديد من الخيارات، في حال تقاعس الجهات المعنية عن دورها إزاء عملية إعادة الإعمار¹⁹⁷. ومع نهاية 2014 جدد أبو مرزوق رفض حركته لخطة سيرري، مشيراً إلى أن هناك توجهاً لتشكيل هيئة وطنية للإشراف على عملية إعادة الإعمار¹⁹⁸، إلا أن هذه الفكرة لم تتطور من سياقاتها النظرية البحتة إلى مسارات تطبيقية واقعة.

وكانت خطة روبرت سيرري قد تضمنت فكرة هدنة بين "إسرائيل" وبين الفصائل الفلسطينية لمدة خمسة أعوام، وأن تكون الهدنة تحت مظلة حكومة التوافق الوطني، ويتم في أثناءها رفع الحصار كلياً عن قطاع غزة، وإعادة الإعمار، وتجميد النشاط العسكري للمقاومة فوق الأرض وتحت الأرض. غير أن اللافت للنظر أن سيرري لم يطرح مشروعه إلا بعد انتهاء ولايته، مما أعطى مؤشراً سلبياً على فقدان المشروع جانباً من جديته ومصداقيته. أما توني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية طوال السنوات الثمان الماضية (2007-2015)، فقد برز هو الآخر في الأيام الأخيرة قبيل انتهاء ولايته، ليتحدث عن ضرورة وضع حدٍّ ونهاية لمعاناة قطاع غزة، وأعلن بعد زيارة القطاع أنه متحمس لرؤية الأوضاع تتغير. أما المؤشرات العامة لخطته فتتحدث عن تنازلات إسرائيلية (وكان الطرف الإسرائيلي يقتطع جانباً من حقوقه!!)، وعن فتح معابر القطاع، وعن حالة وحدة فلسطينية تشجع التسوية السلمية. وتابع بلير نشاطه فالتقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، معبراً عن ضرورة فكّ الحصار عن القطاع، وعن ضرورة عدم تجاوز حركة حماس والتعامل الأوروبي المباشر العلني معها¹⁹⁹.

بغض النظر عن مبادرتي سيرري وبلير إلا أنه من المؤكد أن ربيع وصيف 2015 شهدا نشاطاً أوروبياً متزايداً لتقديم مقاربة مقبولة (من جميع الأطراف) لفك الحصار وبدء الإعمار. وقد نشط

السويسريون والدول الإسكندنافية... في هذا المضمار، كما أن لتوني بلير علاقاته الخاصة مع السلطات البريطانية والأمريكان. ويظهر أن قطر وتركيا، المتفهمتان لموقف حماس والداعمتان بقوة لفك الحصار وتنفيذ الإعمار، قد قدمتتا مقترحات لرفع الحصار مقابل هدنة طويلة الأمد²⁰⁰.

وأكدت حماس أن أطرافاً غربية سلمتها اقتراحات لهدنة طويلة المدى وأنها تقوم بدراساتها... والمطلع على ردود حماس وتعليقاتها بهذا الشأن، والتي جاءت على السنة عدد من قادتها وناطقياها السياسيين والإعلاميين، أمثال إسماعيل هنية، وموسى أبو مرزوق، وعزت الرشق، وأسامة حمدان، وسامي أبو زهري، وفوزي برهوم، وصلاح البردويل، وطاهر النونو، وإسماعيل رضوان،... يلاحظ أن موقف حماس يتلخص في:

1. وجوب وجود ضمانات تلزم "إسرائيل" بفك الحصار، ووقف اعتداءاتها، وبالتالي بدء الإعمار.
2. أن تكون التهدئة طويلة المدى ضمن حالة توافق وطني، وخصوصاً فصائل المقاومة في قطاع غزة.
3. ألا تكون التهدئة على حساب تفرد "إسرائيل" بالصفة الغربية، وألا تؤدي بأي شكل لفصل الضفة عن القطاع²⁰¹.

وفي الأيام الأولى لسنة 2015 بدا أن الوضع الفلسطيني الداخلي قد دخل عنق الزجاجة إثر تدهور العلاقة بين حماس وحكومة التوافق، التي أعلنت أنها لن تستطيع أن تتحمل مسؤولياتها تجاه عملية إعادة الإعمار ما لم يتم تمكينها من فرض حضورها وسيطرتها على قطاع غزة، بما في ذلك استلام مسؤولية المعابر، وذلك على خلفية اتهام الحكومة لحماس بتعطيل عمل وفد وزاري قادم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة لبحث بعض القضايا، وعلى رأسها قضية الموظفين الذين استنكفوا عن العمل مع سيطرة حماس على غزة صيف 2007²⁰².

ومع انتصاف كانون الثاني/يناير 2015 أعلنت حكومة التوافق أن قطر حولت 15 مليون دولار لترميم المنازل المتضررة جزئياً، وتقديم المساعدات للنازحين جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع²⁰³.

وفي ظل أزمة العلاقة بين حماس والحكومة، وتلكؤ الدول المانحة في الوفاء بكامل التزاماتها تجاه ملف إعادة الإعمار، أطلقت حماس تحذيراً على لسان أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة من أن الأوضاع في قطاع غزة تتجه نحو الانفجار في ظل تأخر الإعمار وتشديد الحصار²⁰⁴.

ولم تتأخر الحكومة كثيراً في تبرئة ساحتها وتبرير موقفها، إذ أوضح مفيد الحساينة وزير الأشغال العامة والإسكان، في مناسبات متفرقة، أن إجمالي ما وصل خزينة السلطة بخصوص

ملف إعادة الإعمار لا يتعدى 200 مليون دولار؛ معلناً بدء مرحلة جديدة تعنى ببناء البيوت المهدامة كلياً ضمن إعادة الإعمار بالرغم من تباطؤ تدفق أموال المانحين ومواد البناء، مؤكداً حاجة قطاع غزة إلى 130 ألف وحدة سكنية بسبب الدمار الذي خلفه العدوان²⁰⁵.

وفي 2015/3/10 أعلن محمد مصطفى نائب رئيس حكومة التوافق، وزير الاقتصاد، ورئيس اللجنة الوزارية لإعمار المحافظات الجنوبية، عن البدء بصرف تعويضات لأصحاب المنشآت الاقتصادية ذات الأضرار الطفيفة، من خلال منحة قطرية بهدف دعم عودتها للعمل والإنتاج²⁰⁶؛ إلا أن أسامة حمدان أحد قادة حماس اتهم أطرافاً في السلطة والحكومة بالسعي لعرقلة الجهد القطري الخاص بإعمار غزة²⁰⁷. وفي 2015/3/28 اتهم الرئيس عباس حماس بعرقلة إعمار غزة، وذلك خلال كلمته في القمة العربية بمصر، الأمر الذي رفضته الحركة²⁰⁸.

وانطلاقاً من رغبتها في تسريع عملية إعادة الإعمار، قررت الحكومة في اجتماعها في 2015/4/7 تشكيل لجنة لترتيب استلام كافة المعابر إلى قطاع غزة، إلا أن حماس رفضت التعاطي مع هذا الإجراء إلا على أساس تنفيذ شامل لحزمة اتفاق المصالحة، ما أعاد الأمور بين حماس والحكومة إلى نقطة الصفر من جديد. وخلال ورشة عمل في 2015/4/9 أكد الوزير الحساينة أن عملية إعادة الإعمار بحاجة إلى ثمانية آلاف طن (ثمانية ملايين كيلوغرام) من الإسمنت يومياً، وفي مناسبة أخرى، في 2015/4/12، أشار حاتم عويضة وكيل وزارة الاقتصاد في غزة إلى أن "إسرائيل" سمحت بتوريد 5% فقط من الاحتياجات الخاصة بإعادة الإعمار. وإثر وصول المنحة الكويتية لإعادة الإعمار البالغة 200 مليون دولار، ناقش رامي الحمد الله مع اللجنة الخاصة بعملية إعادة الإعمار سبل تنفيذ مشاريع الإعمار، مؤكداً أن إعادة الإعمار هي مسؤولية الحكومة بشكل مباشر²⁰⁹.

ومع مرور عام كامل على تشكيل حكومة التوافق، اتهمت الحكومة حماس بتعطيل مهماتها ومسؤولياتها الخاصة بإعادة الإعمار من خلال رفضها تسليم الوزارات والمعابر والسماح بعودة الموظفين إلى أعمالهم²¹⁰. وقبل أن ينتهي حزيران/يونيو 2015، أعلن الوزير الحساينة عن اتفاق حول آلية إدخال مواد البناء من الجانب الإسرائيلي بين الأطراف الثلاثة، المكونة من وزارة الأشغال ووزارة الشؤون المدنية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع United Nations Office for Project Services (UNOPS) المشرفة والمسؤولة عن مراقبة آلية إعادة الإعمار، منوهاً إلى أن هذه الآلية تستهدف أصحاب المنازل المهدامة كلياً، والمباني الجديدة، وإضافة طوابق جديدة²¹¹، قبل أن يعلن مجدداً عن موافقة "إسرائيل" على إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار 663 وحدة سكنية تهدمت كلياً خلال العدوان²¹².

ومع انتصاف شهر آب/أغسطس 2015، كشف الحساينة عن بدء الإعداد لصرف أموال الدفعة الثانية من منحة الإعمار القطرية بعد الحصول على موافقة إسرائيلية لصرف مواد البناء

المخصصة لهم²¹³. ومع حلول العام الدراسي الجديد مطلع أيلول/سبتمبر 2015 تمّ إفراغ جميع مراكز الإيواء من المواطنين البالغ عددهم 450 ألفاً ممن شردهم العدوان نتيجة تدمير منازلهم.

ووفقاً للجهات المسؤولة في السلطة فقد تمّ إزالة 560 طناً (560 ألف كغ) من ركام المنازل المدمرة في مختلف أنحاء قطاع غزة، حيث وفرت السلطة أكثر من 2,200 كرفاناً متنقلاً في جميع المناطق التي شملها العدوان²¹⁴. وأعلن الوزير الحساينة في 2015/10/26، أن المنحة الكويتية لإعادة إعمار قطاع غزة ستبدأ بتنفيذ مشاريعها خلال أسابيع بهدف إعمار 2,000 وحدة سكنية²¹⁵، فيما قدّرت الوزارة خسائر الإنشاءات في قطاع غزة جراء عدوان 2014 بقرابة ثلاثة مليارات دولار²¹⁶.

وفي 2015/11/18، وقعت الحكومة الفلسطينية والحكومة الإيطالية اتفاقية "قرض ميسر" لدعم إعادة إعمار قطاع غزة، وذلك بقيمة 15 مليون يورو (16.7 مليون دولار) على أن تسدده الحكومة على مدى 40 عاماً²¹⁷، في الوقت ذاته الذي أشار فيه الوزير الحساينة إلى إصلاح 90% من الأضرار الجزئية في بيوت غزة التي تضررت خلال عدوان 2014.

ومع نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أعلن وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة ناجي سرحان عن وجود منحة قطرية ثانية جديدة، قد يُعلن عنها لألف أو ألفي وحدة سكنية، بالإضافة إلى منح إعمار جديدة مقدمة من دول مختلفة، أبرزها الكويت، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تقوم بمهامها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لألفي وحدة سكنية.

ومع انقضاء سنة 2015 ما زالت أعمال إعادة الإعمار تتم بوتيرة بطيئة ومحدودة لا ترقى بحال إلى مستوى الطموح الفلسطيني، رسمياً وفصائلياً وشعبياً، في ظل استمرار الانقسام بين الفلسطينيين. ولا يُتوقع أن يطرأ عليها أيّ تطور ملموس أو تغير جوهري خلال المرحلة القادمة إلا إذا تبذلت المعطيات، وبسطة حكومة التوافق الوطني نفوذها على قطاع غزة الذي تسيطر عليه، عملياً، حركة حماس، بما يجعل آلية التعاطي مع ملف إعادة الإعمار مختلفة عن ذي قبل.

خلاصة من خلال استقراء تجربة سنتي 2014 و2015 يمكن القول إن هناك إدراكاً فلسطينياً متزايداً للتداعيات السلبية للانقسام على الوضع الفلسطيني الداخلي. فالحصار المشدد المفروض على قطاع غزة، وما خلفه من ظروف اقتصادية ومعيشية وإنسانية بالغة الصعوبة، والمخططات الإسرائيلية العنصرية إزاء الاستيطان والتهويد، ورفض حكومة الاحتلال الاستجابة للحد الأدنى من الحقوق والتطلعات الوطنية الفلسطينية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية دولياً، ومستوى الاستياء الشعبي جراء استمرار الانقسام، كل ذلك يدفع للسير نحو نوعٍ من التوافق الوطني، ولو بحدّه الأدنى، لإعادة التموضع الفلسطيني في مواجهة التحديات

الكبرى التي تواجهها قضية فلسطين. وقد دلت تجربة السنتين الماضيتين على وصول الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية والمنظومة الدولية المتواطئة في فرض الحصار إلى قناعة باستحالة كسر الإرادة الشعبية الفلسطينية وإخضاع حركة حماس التي تسيطر، عملياً، على قطاع غزة للشروط والإملاءات الدولية، ما اضطرهم للبحث عن صيغ جديدة للتعامل مع غزة وأهلها، من بينها تقديم مقترحات لتخفيف الحصار بهدف منع غزة من بلوغ حافة الانفجار.

من جهة أخرى، فإن سيناريو استمرار الانقسام يظل قائماً وحاضراً، خصوصاً مع وجود عوامل فاعلة لا يستهان بها تدفع باتجاهه. فبرنامج حماس القائم على المقاومة ورفض اتفاقات أوسلو ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل" وباقي شروط الرباعية، يتعارض بشكل جوهري مع برنامج فتح القائم على مسار التسوية السلمية وما يبنى عليه من استحقاقات. ويحتاج الأمر إلى الكثير من الجهد والمراجعات للمسارين، وصولاً إلى مسارٍ توافقي يحدد أولويات المرحلة وبرنامجها السياسي ويضبط الثوابت، بحيث تتم إدارة الاختلاف بشكل مقبول للجميع، في بنى مؤسسية واحدة، كمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وهي مهمة عسيرة، قد يكون مؤداها التخلي عن اتفاقات أوسلو أو تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية... وبالتالي دفع استحقاقات كبيرة، قد يرفضها كثير من المنتفعين من الوضع الحالي.

ومما يزيد من صعوبة إنفاذ برنامج المصالحة أن الطرف الإسرائيلي قادر على تعطيل عمل الحكومة وتعطيل الانتخابات، وتعطيل أيّ تطوير للأجهزة الأمنية وباقي أجهزة السلطة في الضفة الغربية، إذا ما كان هناك شراكة حقيقية فيها لحماس وأنصارها وأنصار تيار المقاومة. كما أن البيئة الإقليمية والدولية المعادية لتيارات الإسلام السياسي تزيد من تعقيد المشاركة الحقيقية لحماس والجهاد الإسلامي في تفعيل أو إعادة بناء منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية. هذا، بالإضافة إلى أن شرخاً كبيراً من عدم الثقة بين فتح وحماس قد حدث بسبب تجربة طويلة من الصراع والاحتكاك بين الطرفين.

وتعكس استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حالة إحباط متزايدة تجاه اتفاقات أوسلو، إذ يؤيد 68% من المستطلعين في الضفة الغربية وقطاع غزة التخلي عن هذه الاتفاقات، ولا يؤيد بقاءها سوى 25%، وفق استطلاع كانون الأول/ ديسمبر 2015. ووفق الاستطلاع نفسه، فإن نحو نصف الفلسطينيين في الضفة والقطاع يؤيدون حلّ السلطة الفلسطينية. وهناك تأييد واسع للعودة إلى الانتفاضة المسلحة بنحو 60%، ومطالبات باستقالة الرئيس عباس تصل إلى 65%، بينما لا يؤيد مسار مفاوضات التسوية سوى 26%. وقد تكررت هذه النتائج، أو قريباً منها، في استطلاعات سابقة، مما يعبر عن أزمة حقيقية تواجهها السلطة الفلسطينية في مسار التسوية الذي تتبناه، وفي الدور الوظيفي الذي تقوم به²¹⁸.

وعلى ذلك، فإن الرغبة الصادقة بتحقيق المصالحة يجب أن يترافق معها برنامج بناء للثقة، مع مراجعات حقيقية وجادة لمسارات العمل الفلسطيني للوصول إلى منظومة عمل فاعلة تحت بناء مؤسسي واحد، بما يحافظ على الثوابت، ويتابع مشروع التحرير. ولهذا، فالمصالحة الممكنة هي المصالحة التي تحافظ على سلاح المقاومة، وتوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال في الضفة الغربية، وتسعى إلى تحويل السلطة إلى سلطة مقاومة تتبنى الانتفاضة الشاملة، التي تتحقق الوحدة الوطنية على أساسها، سعياً في هذه المرحلة لدرح الاحتلال، وتفكيك المستعمرات، وفك الحصار عن قطاع غزة، وإطلاق كل الأسرى.

**The Palestinian
Strategic Report
2014-2015**

**التقرير
الاستراتيجي
الفلسطيني
2015-2014**



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016، وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمعهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاتهما، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعميمي الفلسطيني، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



9 789953 572499



مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات

Al-Zaytoonah Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5834 بيروت - لبنان

تلفون: 9953 044 4901 | فاكس: 9953 045 4901

info@alzytoonah.net | www.alzytoonah.net

